مجلـــة جـــامـعـة الســـعـيـد للعلـــوم الإنســـانـيـــة
Al – Saeed University Journal of Humanities Sciences
journal@alsaeeduni.edu.ye
Vol (8), No(1), Apr., 2025 المجلد(8)، العـدد(1)، 2025م
ISSN: 2616 – 6305 (Print) ISSN: 2790-7554 (Online)

# تطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل الدراسات البينية

**د/ فضل عبدالله علي عون**
كلية التربية فرع التربة، جامعة تعز
**د/ عدنان طه علي الجابري**
جامعة الجزيرة، إب
**أ.د/ أحمد غالب الهبوب**
كلية التربية، جامعة إب

تاريخ تسليم البحث2025/1/18م تاريخ قبوله للنشر2025/3/17م
موقع المجلة: journal.alsaeeduni.edu.ye

# تطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل الدراسات البينية

**د/ فضل عبدالله علي عون**
كلية التربية فرع التربة، جامعة تعز

**د/ عدنان طه علي الجابري**
جامعة الجزيرة، إب

**أ.د/ أحمد غالب الهبوب**
كلية التربية، جامعة إب

## الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية، وتطويرها في ضوء مدخل الدراسات البينية كتوجهٍ حديث وضرورة عصرية؛ وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي التطويري. واستنادًا إلى نتائج دراسات وبحوث ذات علاقة، وبحسب نتيجة تحليل سوات (SWAT) لواقع هذه الوظيفة في الجامعات اليمنية للبيئتين الداخلية والخارجية (نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص والتهديدات) تم التوصل إلى أنها دون المستوى المطلوب، ولا تتفق مع الأهداف التربوية للجامعات اليمنية التي تضمنها قانونها والقرارات المنفذة له؛ نتيجةً لتحديات وعوائق عدة: إدارية، وتشريعية، وتمويلية، وأكاديمية، فضلًا عن مجانبتها لمتطلبات واحتياجات سوق العمل، ومؤسسات المجتمع المهنية، والعلمية.

وعليه وضع الباحثون رؤية مقترحة لتطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل الدراسات البينية، ومن أهم مظاهرها: تحديث التشريعات والقوانين المتصلة بهذه الوظيفة، واستحداث برامج جامعية مرنة وتخصصات بينية مترابطة لتمكين بعض الفئات وذوي الاحتياجات المهنية من الالتحاق بالتعليم والتدريب، كالجامعة المفتوحة، والتعليم الإلكتروني، والتعليم عن بعد، وتفعيل التعليم والتدريب المستمر؛ بحيث تُتبنى في كل ذلك برامج وتخصصات وأنشطة بينية؛ لتظهر بنىً معرفية جديدة متكاملة، تجاري متطلبات العصر، مع التوسع في مجالات التأهيل والتدريب والاستشارات، بعيدًا عن قياس هذه التخصصات والبرامج والأنشطة بمردودها الاقتصادي النفعي، مع التوسع في مجالات البحوث والتخصصات والدراسات والأنشطة البينية لمعالجة النقص في هذه الوظيفة. وخلصت الدراسة إلى التوصية بتبني الرؤية المقترحة، وتقييم نتائجها.

**الكلمات المفتاحية:** وظيفة خدمة المجتمع، الجامعات اليمنية، مدخل الدراسات البينية.

# Developing the Function of Community Service in Yemeni Universities through Interdisciplinary Studies Approach

**Dr. Fadhel Abdullah Ali Awn**
Faculty of Education - Turba, Taiz University

**Dr. Adnan Taha Ali Al-Gaberi**
Aljazeera University - Ibb

**Prof. Ahmed Ghaleb Al-Haboob**
Faculty of Education, Ibb University

## Abstract

This study aims to examine the current state of community service in Yemeni Universities and propose its development through an Interdisciplinary Studies Approach, recognized as both a modern trend and a contemporary necessity. The study adopts a descriptive, analytical, and developmental methodology.

Based on a review of related studies and a SWOT analysis of the internal and external factors affecting this function—identifying strengths, weaknesses, opportunities, and threats—the findings reveal that community service in Yemeni universities falls below the required standards. It does not align with the educational objectives outlined in the Yemeni Universities Law and its implementing regulations. This shortfall is attributed to several challenges, including administrative, legislative, financial, and academic constraints, as well as a lack of responsiveness to labor market demands and the needs of professional and scientific institutions.

In response, the researchers propose a strategic vision for enhancing the role of community service in Yemeni Universities, focusing on:

- Updating relevant laws and regulations.
- Introducing flexible, interdisciplinary university programs and specializations.
- Expanding educational and training opportunities through initiatives such as open universities, e-learning, and distance education.
- Promoting continuous education and training through interdisciplinary programs, Specializations, and activities.
- Enhancing interdisciplinary research and initiatives to address existing gaps in community service functions.

The study concludes by recommending the adoption of this proposed vision and the assessment of its outcomes.

**Keywords:** Community Service Function, Yemeni Universities, Interdisciplinary Studies Approach.

**مقدمة الدراسة:**

تعد الجامعة مؤسسة تربوية اجتماعية تستوعب شريحة المجتمع التي يعتمد عليها عندما تصبح مخرجاتٍ لها، وهذا الدور لا يتأتى لها إلا بقيامها بوظيفتها في خدمة المجتمع التي تتبوأ مكانة مهمة في تحسين جودة حياة المجتمعات المحلية، فضلًا عن تعزيز التنمية المستدامة عبر طرقٍ عدة، أهمها: تطوير البحث العلمي، وتعزيز المهارات والمعرفة والتوعية والتعليم، وتقديم الخدمات في المجالات المختلفة والاستشارات بأنواعها.

وتكمن أهمية وظيفة المجتمع بما يمكن أن يؤديه الأفراد والمؤسسات من أداور فعالة في تلبية المتطلبات والاحتياجات المادية، والخدمات التعليمية، والاستشارية، والاجتماعية للمجتمع، وصولًا لتعزيز مستويات المعيشة والتكامل المجتمعي، وعلى مستوى الأفراد تعد خدمة المجتمع مجال لاكتساب الخبرات العلمية وفرصة للتدريب والارتقاء بالمهارات المهنية، وتعزيز الشعور بالمواطنة والانتماء للمجتمع والهوية الوطنية. ويتجسد دور الجامعة عن طريق هذه الوظيفة في تطوير المجتمع وتنميته من خلال الإسهام في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة.

وتحدد منظمة اليونسكو (UNESCO, 2014, 15) هذا الدور بما توفره الجامعات من إسهامات في إعداد القوى البشرية المدربة والمؤهلة وصناعة المعرفة ونقلها للأجيال، وإسهامها في دراسة أحوال المجتمع والتعرف على احتياجاته ومشكلاته والعمل على ابتكار أفضل الحلول لتجاوزها. مما يؤثر في نجاح تنمية المجتمع، والذي يعتمد في الأساس على نظام التعليم وخاصة الجامعي؛ وكون الإنسان محورها وأداتها، وحتى تتحقق تنمية مستدامة فلا بد من اكتسابه معارف ومهارات وتقنيات تتواكب مع المتغيرات والتحديات العالمية في مجال الوظائف الأساسية للجامعات ومن ذلك خدمة المجتمع.

وللجامعة دور في خدمة المجتمع بما تقدمه كلياتها ومراكزها من خدمات مجتمعية لتأصيل وتعزيز ثقة المجتمع بالجامعة وبالخدمات التي تقدمها في ظل قضايا البيئة المتنوعة الثقافية والعلمية والاجتماعية والتعامل مع المفاهيم الدولية (العبيدي، 2021، 605).

ويناط بالجامعة مجموعة من الأهداف تتدرج تحت وظائف رئيسة ثلاث، هي التعليم وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع؛ ومن هنا فلكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيق هذه الوظائف؛ وبالتالي تعد وظيفة خدمة المجتمع خدمة مهنية إنسانية تهدف إلى رفع كفاءة المجتمعات وتنمية القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته وربط البحث العلمي باحتياجات قطاع الإنتاج والخدمات. وبشكلٍ مركز تنبع أهمية وظيفة خدمة المجتمع من كونها أداة لتطبيق المعرفة وتجربتها في شتى مبادئ الحياة وترجمتها من فكر إلى واقع عملي بتطبيق

المعارف العلمية والتربوية والإدارية والتكنولوجية والاقتصادية ونقلها من أسوار الجامعات الضيقة إلى ميادين مفتوحة ومتنوعة بما يسهم في نمو الإنسانية وتقدمها وتطورها.

ويربط (Nuangchalerm and Chansitrisira, 2012, 454) التعلم الأكاديمي بخبرات عملية التعلم في المجتمع وتطوير المهارات وما تحتاجه الجامعة من دعم من العلماء والمعارف ذات الصلة لدمج الخدمة المجتمعية في المناهج الجامعية من خلال استراتيجية تربوية من شأنها أن تساعد الطلبة على تعلم المشاركة المدنية.

واستنادًا إلى بعض الدراسات العربية (الرواشدة، 2012؛ وهللو، 2013؛ والشريف، 2016؛ وجبريل، 2016) يتضح أن التعليم الجامعي يعاني قصورًا في أداء وظيفة خدمة المجتمع، وأن أداء تلك الوظيفة لا تتكامل مع أدائها في وظيفتي التعليم والبحث العلمي.

وعلى المستوى المحلي توصلت دراسات عدة إلى أن وظيفة خدمة المجتمع مغيبة عن مواكبة السياقات الضرورية في مجالات الحياة المختلفة، أو أنها بدرجة ضعيفة في المساهمة بتطوير المجتمع، وذلك لضعف الربط بين التعليم والتنمية واحتياجات سوق العمل وضعف مستويات التعاون والتكامل بين الجامعة والمجتمع المحلي (العريقي، 2006؛ والفخري، 2014؛ والضبياني وآخرون، 2018؛ والتبالي وآخرون، 2018؛ والحاج، 2021؛ والعبيدي، 2021؛ ومطر، 2021؛ والسريحي، والحداد، 2021). وأكدت الاستراتيجية الوطنية للتعليم أن وظيفة خدمة المجتمع لا يكاد أثرها يذكر وأنه يصعب توفر معلومات كافية عما تقدمه الجامعات اليمنية من خدمات لمجتمعها. وأصبحت هذه الوظيفة تشكل النسبة الكبرى في المتطلبات المهنية للأفراد والمؤسسات المجتمعية، بل تعتبر السر في بقاء الجامعة واستمرارها (وزارة التعليم العالي، 2006، 11).

وتوجد مداخل عدة لتطوير وظيفة خدمة المجتمع، كالمسؤولية المجتمعية، والاتجاهات العالمية الحديثة، والجودة الشاملة، والتوأمة الجامعية، والريادة الاستراتيجية، ومتطلبات الثورة الصناعية، ومدخل الدراسات البينية الذي ارتأى الباحثون تبنيه محكًا ومقياسًا لتطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية في هذه الدراسة.

وحينما ظلت المقاييس المعرفية وما يتعلق منها بالتنمية والتدريب على شاكلتها هذه، بقي واقع الجامعات، وواقع وظيفة خدمة المجتمع فيها بعيدًا عن التطور والتجدد، بسبب ضعف وجود صلة مباشرة بين البرامج الدراسية في الجامعات والاحتياجات الفعلية للعمل والتنمية في المجتمع، ثم ازداد هذا الواقع انحدارًا بفعل غياب التكامل المعرفي والبيداغوجي بين أوصال الحقول المعرفية؛ والذي أفضى إلى مظاهر عدة على مستوى التأهيل والتدريب؛ كوجود متخرجين ينظمون مرة أخرى إلى صفوف البطالة، إذ أن مهاراتهم المكتسبة لم تسعفهم على الالتحاق بسوق العمل (خذري، توفيق، وعماري، علي، 2012).

مما يستدعي ضرورة تطوير النظم التعليمية بكافة مكوناتها لتحقيق وحدة المعرفة والاقتصاد فيها، بإحداث المزج والتكامل والبينية في التخصصات التي تتخطي الحواجز القائمة بين فروع المعرفة، وتعمل على تخفيف معاناة سوق العمل من الآثار السلبية في التخصصات ومتخرجيها، وهذا ما أشار إليه (بالمر) المشار إليه في (أمين، 1433)، بقوله: "إن المشكلات البحثية في العالم تكمن في أن العلماء نادرًا ما يعالجون المشكلات البحثية من منظور الدراسات البينية. وبنفس الطريقة لا يعالجون المشكلات ذات العلاقة بالاحتياج إلى تدريب المهارات وتنميتها، وكذا عند تقديم الاستشارات للمؤسسات والأفراد.

وإذا كانت الجامعاتُ اليوم بحاجة ماسة إلى إعادة تصميم أبحاث تحدث نوعًا من التكامل المعرفي، الذي يعد من المسائل الضرورية المهمة في التعليم الجامعي، ومد الطالب الجامعي بمختلف الوسائل الفكرية التي تمكِّنه من إحداث التوازن بين ما يتلقاه من معارف وبين ما يتطلبه المجتمع الذي يعيش فيه (حربوش، 2012، 23). فإن بعضًا من هذه الأبحاث بالضرورة ينبغي أن تتوجه نحو تطوير وظيفة خدمة المجتمع.

وفي هذا السياق والتوجه الحديث نحو الدراسات البينية عقد في مصر المؤتمر القومي السنوي السابع لمركز تطوير التعليم الجامعي "الجامعة في المجتمع" (2000)، ومؤتمر جامعة القاهرة الثالث.. الجامعات في خدمة المجتمع وتنمية البيئة مع بداية الألفية الثالثة (2001). وعلى مستوى الأفراد أجريت بعض الدراسات، كدراسة الحيني (2001) في: دور الجامعة في خدمة المجتمع دراسة ميدانية مطبقة على جامعة المنيا المحلية. وعقد مؤتمر الدراسات البينية والمتعددة، ومتطلبات سوق العمل في جامعة عين شمس عام 2014م، وفي جامعة حلوان عام (2016) عقد مؤتمر بعنوان مستقبل الدراسات البينية في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، وعقد مؤتمر التكامل المعرفي الحلقة الدراسية الإقليمية الذي أقيم في الخرطوم عام 2015، وتبنت جامعة الملك عبدالله السعودية دراسات بينية كأول جامعة عربية. وبرزت دراسات أخرى في هذا الصدد، كدراسات: مركز البحوث والدراسات، 1432هـ؛ وأمين، 1433هـ؛ وبيومي، 2016؛ ومركز الأبحاث الواعدة، 2017؛ وكرتيات، 2021؛ والأحمري، 2021؛ والعدواني، 2023. إلا أن هذه الدراسات أجريت في إدارة الأعمال، وبعضها في العلوم الإنسانية بما يخص الأبحاث في العلوم التربوية على ضوء مدخل الدراسات البينية، فضلًا عن أنها قليلة وشحيحة، وتكاد تكون على المستوى المحلي منعدمة؛ مما يتوجب بذل المزيد من تلك الدراسات الحديثة؛ حتى ترسو على مرفاة التطبيق في المؤسسات التعليمية، وفي مقدمتها الجامعات اليمنية، والتي تعد مطلبًا أساسيًا في عصر الانفجار المعرفي.

وبالنظر في هذه الجهود، وخاصة المحلية منها تتضح الحاجة الماسة إلى أن تعمل الجامعات اليمنية على تضييق الفجوة بين فروع المعرفة، ومواكبة مثيلاتها العالمية بتطوير برامجها الدراسية

ووظائفها، والتي من ضمنها وظيفة خدمة المجتمع. ولمواجهة ذلك والارتقاء بهذه الوظيفة؛ فمن المهم تبني البرامج والأنشطة البينية، فهي المنهجية الأنسب للحياة المتشابكة والعلاقات المتداخلة، وتطوير نظم التعليم ووظائفه على كافة مستوياتها ومراحلها، ولا سيما منظومة التعليم العالي وفي مقدمتها الجامعات، سعيًا لتحقيق وحدة المعرفة والاقتصاد فيها ليتواءم مع متطلبات العصر، ويلبي احتياجات المجتمع؛ كهدفٍ أساس لوظيفة خدمة المجتمع في الجامعات.

ومع أهمية الدور الذي تقوم به الدراسات والأبحاث البينية إلا أننا لا نكاد نجد دراسة أو محاولات علمية جادة في التوجه نحو الدراسات البينية كمحك لتطوير وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية، على العكس ما نجده في الأدبيات الغربية والذي صار مطلبًا أساسيًا في مجتمع رأس المال المعرفي؛ وشعورًا من الباحثين لتحريك ذلك الركود نحو هذا النوع من الدراسات، والذي لا يتم إلا من خلال دراسة علمية تساهم على الأقل في ردم تلك الفجوة كخطوة نحو تطوير هذه الوظيفة، جاء اختيار الدراسات البينية كمحك لتطوير هذه الوظيفة.

ومن دواعي القيام بهذه الدراسة اعتبار الجامعة من أهم المؤسسات التربوية الاجتماعية التي أنشأها المجتمع لصالح أبنائه؛ ولهذا كان من المهم ارتباطها بالمجتمع وتطوير وظيفة خدمة المجتمع فيها، فضلًا عن وجود متغيرات إقليمية ووطنية تستدعي إعادة النظر في بعض القضايا والمشكلات المجتمعية ذات الطابع المتداخل والمتشابك في المجتمع اليمني التي تتطلب تدخل الجامعة لإيجاد حلولٍ لها؛ والتي لا تتم إلا من خلال دراسة علمية لتطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل الدراسات البينية؛ استجابة لمتغيرات وطنية وإقليمية وعالمية تستدعي هذا التطوير.

**مشكلة الدراسة:**

مما لا شك فيه اليوم أن ما يناط بوظيفة خدمة المجتمع بالجامعات العربية عمومًا، واليمنية خصوصًا لا يواكب التحولات السريعة التي يعيشها العالم المعاصر على مستوى التأهيل والتدريب والاستشارات. وعلى مستوى البحوث العلمية والدراسات المعرفية التي دأبت عليها هذه الجامعات بأنظمتها المختلفة، يبدو أنها أثبتت عجزها عن مواكبة هذا التحول في خدمة المجتمع، والذي أضحى ضرورة علمية وحضارية، سواءً أكانت هذه الدراسات طبيعية تجريبية، أم اجتماعية، أم إنسانية؛ نتيجة تشرذم المسافات بين المواد المُشَكِّلة لوحداتها المعرفية والتربية البيداغوجية، وغموض أهدافها المرجوة؛ مما جعل من تلك الوحدات بمقاييسها العلمية في معزلٍ عن باقي الوحدات القريبة منها نوعًا، ومغلقة على حدودها داخل نظامها المعرفي الإبستيمي؛ وأثر سلبًا في إحداث المواكبة العلمية المطلوبة، التي تدخل في تطوير وظيفة خدمة المجتمع على مستوى التأهيل والتدريب والاستشارات.

وقد دلت نتائج دراسة قام بها فريق عمل بقيادة (بكردينا، وآخرون، 2006–2010) ضمن مشروع تطوير التعليم العالي اليمني منذ عام 2006–2010 على قلة توافر المعلومات عما تقدمه

الجامعات اليمنية من خدمات حكومية أخرى؛ مما جعل وظيفة خدمة المجتمع لا تزال غامضة ومبهمة، وهو ما يتطلب وبشكل علمي تسليط الضوء –بشكلٍ أكثر دقة– على خدمات المجتمع المقدمة للمجتمع اليمني.

وعلى ما تقدم تتضح مشكلة الدراسة في نقص البحوث والدراسات المتعلقة بتشخيص واقع وظيفة خدمة المجتمع اليمني، وخاصة عندما يكون محك تطويرها هو مدخل الدراسات البينية كمفهوم أبستمولوجي ينتمي إلى التنوع والتعدد والوحدة. فضلًا عما توصلت إليه نتائج دراسات ذات علاقة أشير إليها في مقدمة هذه الدراسة تبلورت مشكلتها في الإجابة على الأسئلة الآتية:

1– ما المقصود بوظيفة خدمة المجتمع، وما واقعها في الجامعات اليمنية؟.

2– ما المقصود بمدخل الدراسات البينية، وما دوره في تطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات؟.

3– ما الرؤية المقترحة لتطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل الدراسات البينية؟.

**أهداف الدراسة:**

تتبلور الأهداف في:

– التعرف على وظيفة خدمة المجتمع، وواقعها في الجامعات اليمنية.

– التعريف بمدخل الدراسات البينية.

– تقديم رؤية مقترحة لتطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل الدراسات البينية.

**بنية الدراسة:**

تُستمد من تشخيص واقع وظيفة خدمة المجتمع، ووضع رؤية لتطويرها في ضوء مدخل الدراسات البينية.

**أهمية الدراسة:**

تتركز **الأهمية النظرية** للدراسة في الحاجة لها للإسهام بإثراء المعرفة العلمية حول موضوعها الذي يتوقع أن يسهم في سد ندرة الدراسات حول وظيفة خدمة المجتمع وتطويرها، وخاصة عندما يكون هذا التطوير في ضوء مدخل الدراسات البينية، كما تكمن بتوضيح دور هذه الوظيفة في تطوير مستقبل الجامعات والارتقاء بجودتها عن طريق تحليل بعض الدراسات ذات العلاقة.

أما **الأهمية التطبيقية**، فتتمثل في تقديم معلومات وبيانات حديثة ونتائج واقعية من شأنها أن تمد صناع القرار، وراسمي السياسات، والقيادات الجامعية بما يطور وظيفة خدمة المجتمع في التعليم الجامعي اليمني، وتبني هذا التوجه كمتطلب عصري لهذا التطوير، وصولًا لربط الجامعة بالمجتمع بما يعود بالنفع على كلٍ منهما، وتطوير ذلك بما يعود بالنفع عليهما. وقدمت الدراسة رؤية

لتطوير هذه الوظيفة؛ سعيًا لتحقيق وحدة المعرفة في برامجها وأنشطتها، والاقتصاد فيها؛ باستخدام مدخل الدراسات البينية كأحد محكات التقويم والتطوير.

**حدود الدراسة:**

اقتصرت الدراسة على:

- تَعَرُف وظيفة خدمة المجتمع وتشخيص واقعها في الجامعات اليمنية، بالاطلاع وتحليل الأدبيات والدراسات السابقة والتوجهات المعاصرة بهذا الشأن، وتحليل سوات (SWAT) لواقع البيئتين الداخلية والخارجية ونقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لها.
- تَعَرُف مدخل الدراسات البينية، ودوره في تطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية.
- تقديم رؤية مقترحة لتطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل الدراسات البينية.

**منهج الدراسة:**

استخدم الباحثون المنهج الوصفي المسحي التطويري باعتباره أنسب المناهج مناسبة لموضوع الدراسة، وصولًا لنتائجها وتوصياتها؛ وقد تم مسح الأطر النظرية والدراسات السابقة ذات العلاقة.

**مصطلحات الدراسة:**

يمكن عرض المصطلحات الآتية:

**خدمة المجتمع في الجامعات:**

هي نشاط تقوم به الجامعات لحل مشكلات المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة في مجالات متعددة وتستخدم الجامعة في ذلك بحوثها النظرية والتطبيقية التي تجربها لهذا الغرض (عبد الحليم، وعزب، 1996، 66). بالإضافة إلى تنمية المهارات والقدرات، وتشير خدمة المجتمع في الجامعة اليمنية وظيفيًا إلى ما تقدمه الجامعة اليمنية من معارف ومهارات من خلال التأهيل عبر برامج متاحة فيها، ومن خلال التدريب عبر ورشٍ ودوراتٍ في مجالاتٍ مختلفة؛ مما يفضي إلى أن يتمكن الفرد والمجتمع من حل ما يواجههم من مشكلات تعيق تقدمهم. ومن خلال الاستشارات في خدمة المجتمع بأنواعها النفسية والاجتماعية والتربوية كجزءٍ مهم من أنشطة خدمة المجتمع يمكن تقديم المشورة للأفراد أو الجماعات في المجتمع لتقديم الدعم وتعزيز الصحة النفسية والاجتماعية كأهم متطلبات علاقاتهم الاجتماعية وتحسين جودة حياتهم، فضلًا عن تحقيق أهدافهم الشخصية، وصولًا إلى التعاون مع المؤسسات الأخرى لتقديم خدمات شاملة.

**التطوير:**

يُعَرَّف بأنه "نشاط منظم رسمي تضعه المؤسسة لأفرادها لزيادة وصقل وتعميق المعلومات والقدرات التي تؤثر على مستقبلها الوظيفي نوعًا واتجاهات" (فتحي، 2003، 265). ووظيفيًا يشير

التطوير إلى قيام قيادة الجامعة اليمنية من خلال الكليات والمراكز بتطوير التعليم والتدريب من منطلق أهداف الجامعات اليمنية وأهداف وظيفة خدمة المجتمع فيه، انطلاقًا من مدخل الدراسات البينية.

**مدخل الدراسات البينية:**

يشير –بحثيًا– إلى الدراسات البينية المكونة من حقلين أو أكثر من حقول المعرفة الرائدة، أو العملية التي يتم بموجبها الإجابة على الأسئلة أو حل بعض المشكلات، أو معالجة موضوع واسع أو معقد جدًا يصعب التعامل معه بشكلٍ كافٍ عن طريق نظام أو تخصص واحد. وبشكلٍ عام اتفقت آراء التربويين حول تعريف التخصصات البينية بأنها نوع من الحقول المعرفية الجديدة الناشئة من تداخل عدة حقول أكاديمية تقليدية أو مدرسة فكرية تفرضها طبيعة متطلبات المهن المستحدثة.

ويُعَرَّف مدخل الدراسات البينية وظيفيًا بأنه تلك الدراسات البينية التي تبذل فيها جهود، وتتعدد فيها التخصصات وتتفاعل وتندمج فيما بينها؛ مما يؤدي إلى تكامل وحدة معرفية شاملة تعمل على معالجة مشكلات المجتمع اليمني المعاصرة ذات الطبيعة المعقدة كضرورة لتطوير وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية؛ ليواكب التقدم العلمي من جهة، ويفي بمتطلبات المجتمع من جهة أخرى.

**الرؤية:**

طموح مستقبلي، يحدد مسارات المؤسسة وتوجهاتها المستقبلية، بما يترجم أهدافها بعيدة الأمد (Thompson & Strickland, 2003, 7). وتشير الرؤية في وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية وظيفيًا: إلى التوجه المستقبلي لتطوير هذه الوظيفة، ومساراتها في ضوء مدخل الدراسات البينية بما يترجم أهدافها التعليمية، والبحثية، والتدريبية، والاستشارية المجتمعية، بما يواكب متطلبات العصر، ويواجه تحدياته.

**الإجابة على أسئلة الدراسة:**

يمكن عرض هذه الإجابات، كالآتي:

**الإجابة على السؤال الأول:**

والذي ينص على "**ما المقصود بوظيفة خدمة المجتمع، وما واقعها في الجامعات اليمنية؟.**"، وفيما يأتي تفصيل هذه الإجابة:

**أولًا – المقصود بخدمة المجتمع:** يتضح ذلك فيما يأتي:

**1– مفهوم خدمة المجتمع ونشأته:**

ترجع نشأة مفهوم خدمة المجتمع كوظيفة لمعهد جلاسجو بجامعة أندرسون عام 1975 بقيام بعض الحرفيين والميكانيكيين بإلقاء محاضراتٍ عدة، وصولًا إلى إنشاء أول معهد للعمال الميكانيكيين عام 1796، بعدها انتشرت المعاهد نتيجة تعاون الجامعة مع المجتمع، حينها صدر قانون موريل عام 1862 الذي تضمن أن يصرف المجتمع معونة للكليات التي تقوم بتدريب أبناء المجتمع في

مجال الزراعة أو الهندسة عمليا (لوكاس، 2006، 541). ومن حينها لم تعد أهداف الجامعة تقتصر على وظيفة الإعداد والتأهيل للخدمات الإلزامية، وإنما تجاوزت ذلك إلى تقديم خدمات متنوعة للمجتمعات في مجالات التدريب على المهن والمهارات والإرشاد الزراعي والصحة والتثقيف والتوعية (العبيدي، 2021، 607).

وورد مفهوم خدمة المجتمع في موسوعة التربية (The Encyclopedia of Education) على أنها تعني: الخدمات والنشاطات التي تقدمها الكلية لمجتمعها المحلي؛ حتى يستفيد منها من يحتاجها في الوقت والمكان المناسبين، ويستفيد من جميع الإمكانات المادية من معامل ومكتبات وأدوات رياضية ... إلخ، ومن الإمكانات البشرية من أعضاء هيئة التدريس والطلبة والإداريين (السمادوني، وأحمد، 2005، 17).

وعرفت خدمة المجتمع بأنها نهج تعليمي يدمج الخدمة في المجتمع مع أنشطة التعلم في إطار الجهود الفعالة التي يبذلها المجتمع المدني؛ حيث يعمل أعضاء المؤسسات التعليمية والمنظمات المجتمعية معًا من أجل تحقيق نتائج مفيدة (Gemmel and Clayton, 2009, 1).

ويرى عمار (1996) بأن خدمة الجامعة للمجتمع تعني أن تقوم الجامعة بنشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجري في مجال التعليم فكرًا أو ممارسة، وأن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع وتقدم المقترحات لحل قضاياه ومشكلاته وتدلي بتصورات وبدائل وتنير وتشع فكرًا تربويًا داخل المجتمع.

ويعرف كل من شانون وشونفلد (Shannon, Schoenfeld, 1965, 3) الخدمة التي تقدمها الجامعة لمجتمعاتها على أنها نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلبة الجامعة، ويمكن عن طريق نشر المعرفة خارج جدران الجامعة وذلك بعرض أحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة.

ويلاحظ أن هذه التعريفات وغيرها تتكامل فيما بينها، وأن مدلولات بعضها متداخلة في بعضها الآخر، وأن معظم هذه التعريفات تحصر الهدف من خدمة المجتمع في جانبٍ محددٍ دون آخر.

ويمكن تعريف هذه الوظيفة في هذا البحث بأنها خدمات ونشاطات تقدمها الجامعات للمجتمع المحلي والعاملين في الجامعات من خلال نشر الثقافة وتقديم الاستشارات والتدريب والتعليم المستمر، ودعم وتشجيع الباحثين والخدمات المقدمة للطلبة بربط المادة العلمية بالمجتمع والبيئة.

**2- أهداف وظيفة خدمة المجتمع:**

تتمثل في الآتي (هللو، 2013، 42):

**أ) – أهداف معرفية:** ما يرتبط بالمعرفة تطورًا وتطويرًا وانتشارًا.

**ب) – أهداف اقتصادية:** تطوير اقتصاد المجتمع وتزويده بما يحتاج من خدمات بشرية وخبرات للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.

**ج) – أهداف اجتماعية:** العمل على استقرار المجتمع وتخطي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية من خلال:

1- تدريب الطلبة على ممارسة الأنشطة الاجتماعية: مكافحة الأمية، والإدمان ونشر الوعي الصحي.
2- تكوين العقلية الواعية لمشكلات المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.
3- ربط الجامعات بالمؤسسة الإنتاجية في علاقة متبادلة.
4- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشكلات المجتمع المحلي.
5- تفسير نتائج الآيات ونشرها للاستفادة منها في المجتمع.
6- إجراء الأبحاث البينية الشاملة التي تعالج المشكلات المتداخلة.

وفي هذا السياق يمكن القول إن أهم أهداف خدمة المجتمع للمجتمع هو زيادة المسؤولية المجتمعية من خلال إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة بتبني إعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغييرات العلمية والتكنولوجية المعاصرة.

**3- مجالات خدمة المجتمع وأنشطتها:**

تتنوع مجالات خدمة المجتمع وتتعدد طبقًا لظروف وإمكانات كل جامعة على حدة وطبقًا لظروف المجتمع المتغير؛ لذلك يوجد تباين فيما تقدمه كل جامعة. وتهدف مجالات خدمة المجتمع إلى تلبية احتياجات المجتمع وتحسين جودة حياته، وقد حدد محمد (2020، 129، 133) مجالات أنشطة خدمة الجامعة للمجتمع في: الدورات التدريبية – الندوات العلمية – ورش العمل – النشرات والأدلة – الحلقات الدراسية – الاستشارات الفنية والأكاديمية لمؤسسات المجتمع وأفراده – المؤتمرات – الاتفاقيات – الأيام العلمية – التدريب والتأهيل – المبادرات – حملات التوعية – علاج المرضى– البحوث التطبيقية لمعالجة المشكلات المجتمعية – تنفيذ برامج التدريب والتأهيل للعاملين في مؤسسات المجتمع. وتمارس في هذه المجالات أنشطة خدمة المجتمع التي تقوم بها المؤسسات والأفراد؛ تلبية لاحتياجات المجتمع وتحسين جودة حياته.

ومن خلال تحقيق وظيفة المجتمع يمكن دراسة المشكلات الحقيقية للمجتمع وتقديم الاستشارات ومهارات أعضاء هيئة التدريس وقدراتهم البحثية في تحقيق رسالة الجامعة كمركز للفكر والعلم والمشاركة في تنمية وتطوير المجتمع (الحرون، 2015، 295). وتعد الاستشارات من الأنشطة أو الخدمات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس والوحدات الأكاديمية (أقسام، كليات، مراكز) في مجال اختصاصاتهم حول التحديات والمشكلات الاتي يواجهها المجتمع. وتتجسد هذه الخدمة في برامج تستهدف مؤسسة محددة من خلال الاتفاق بينها وبين الجامعة وتنفذ هذه البرامج عبر دورات تدريبية وورش عمل يشترك في التخطيط والإعداد لها وجود خبراء من تلك المؤسسة مع أساتذة الجامعة.

أما الخدمة المجتمعية التي يؤديها الطلبة فيجب أن تكون ذات ارتباط فعال بنواتج التعلم التي يتم على أساسها دمج أنشطة خدمة المجتمع بالمهارات المطلوب اكتسابها فيعمل الطلبة في بيئة ترتبط بالعملية التعليمية، يؤدي ذلك لجعل العمل التطوعي مميزًا وغنيًا من الناحية التربوية (Lozano, 2011, 20-28). وعلى سبيل المثال فإن طلبة كليات ومراكز العلوم الطبية تتحول لديهم الأنشطة التطوعية إلى خبرات تعليمية في حياتهم العلمية.

وقد تأخذ هذه الخدمة شكل استشارات فنية وبرامج بحثية مشتركة بين الجامعات وإحدى المؤسسات أو الاستعانة بخبرة بعض أعضاء هيئة التدريس لمدة محددة (عبد الجواد، 1983، 109). ومن خلال هذه الاستشارات يمكن لهذه الجامعات والمؤسسات تقديم استشارات فنية في مختلف المجالات الطبية والهندسية والاقتصادية.

وأهم أنشطة خدمة المجتمع ما تقدمه الجامعة من بحوث واستشارات تسهم من خلالها في حل مشكلات المجتمع من خلال ربط هذه البحوث بواقع المجتمع الذي توجد فيه (السمادوني، 2005، 18). ومن تلك الأنشطة تقديم دورات تدريبية في مختلف المجالات بحسب احتياج البيئات الاجتماعية.

وقد أوضح فرغلي (2001، 3) أن مراكز ووحدات خاصة في الجامعات تقوم بإجراء وإنجاز مشروعات عدة في مجال التدريب والتعليم المستمر وتصميم نظم الإدارة البيئية وحمايتها وإعداد استراتيجيات مستقبلية في مجالات عدة، فضلًا عن الموارد الطبيعية وترشيد استثمارها. ولعل أهم ذلك مشروعات البحث العلمي في التطوير المجتمعي بمجالات: التعليم، والطب، والتكنولوجيا، والهندسة. بالإضافة إلى مشروعات التدريب والتعليم المستمر في المجالات المختلفة مما يعزز مهارات المعرفة للأفراد والمجتمعات، وتوفير فرص التعليم المستمر وتحسين جودة حياة المجتمع.

وقد حصرت برامج وأنشطة خدمة المجتمع في (عامر، 2016، 194):

- برامج عامة لخدمة أفراد المجتمع بغض النظر عن مؤهلاتهم أو سنهم، ومن ذلك برامج اللغات وتعليم الكمبيوتر ورعاية الأمومة والطفولة والتغذية والصحة العامة وغيرها.
- برامج مهنية تستهدف النمو والتطور في المجتمع في المهن بالمجتمع ومن ذلك برامج التدريب في أثناء الخدمة للأطباء والمهندسين والمعلين، وبرامج التدريب التحويلي.

ويمكن القول إن لبرامج وأنشطة خدمة المجتمع فوائد ذات علاقة بتعزيز التنمية المستدامة للمجتمع، والإسهام في توفير فرص للتعلم المستمر، وتحسين جودة حياة المجتمع.

**4- الشراكة بين الجامعة والمجتمع:**

هي علاقة تعاونية تساهم في تعزيز التنمية المستدامة في المجتمع، وتهدف بأنواعها (البحثية، والتعليمية، والخدمية، والتطوعية) إلى تحقيق أهداف مشتركة بين الجامعة والمجتمع كتوفير حلول

مناسبة للمشكلات المجتمعية وتحسين جودة الحياة وتعزيز البحث العلمي وتطويره، وصولًا إلى تعزيز التنمية المستدامة. وتزيد الشراكة من فرص الحصول على تمويل مناسب وتزيد من فرص العمل وتسعى إلى توفير التعليم المرتبط بالمجتمع (Muse, 2018, 37–38).

ويعد تبادل الآراء والاستعانة ببعض قطاعات الإنتاج والخدمات من الأساليب المباشرة التي تظهر في العلاقة بين أساتذة الجامعات وهذه القطاعات لنقل المعرفة من الجامعات إلى هذه القطاعات بغية تطوير أدائها ورفع مستوى إنتاجيتها (البرعصي، 2019، 514). وبذلك يمكن القول إن على الجامعات تسخير إمكاناتها المادية والبشرية والفنية في خدمة المجتمع. ورغم هذه الأهمية للشراكة، إلا أنه يبدو أنها في مستوياتها الدنيا؛ ويعيد (القاسم، والنويصر، 2018، 259) أسباب ذلك إلى:

- بعد ومحدودية برامج الجامعات عن اهتمامات المجتمع، ويبدو ذلك في ضعف ارتباطها باحتياجات المجتمع.
- غياب الهيئات الجامعية المشرفة على برامج الشراكة؛ مما يفضي إلى ضعف الإشراف والتخطيط والتنسيق لهذه الشراكة بما يضمن نجاحها.
- ضعف قنوات الاتصال بين العمادات والقطاع الخاص وانتظار أن تكون المبادأة من القطاع الخاص.
- غياب النشر الإعلامي لأنشطة وبرامج الجامعة في خدمة المجتمع وتدني إحاطة المجتمع وجهات العمل بإفادتها.

وتضيف (ماريا، 1425هـ) غياب التصور الواضح للسياسات التمويلية لبرامج خدمة المجتمع.

ويركز الباحثون هذه الأسباب في مجالاتٍ ثلاثة: جامعية متعلقة بالموقف السلبي إزاء البحث العلمي وجودته؛ مما أثر على نوعية علاقتها بالمجتمع. ومجتمعية متعلقة بالموقف السلبي إزاء جودة الحيا؛ مما أثر على نوعية علاقته بالجامعة. واقتصادية متعلقة بالموقف السلبي إزاء توفير فرص التوظيف والاستثمار، وتعزيز التنمية الاقتصادية. وعلى الجامعات في هذا السياق المبادأة في تقديم كل ما من شأنه تعزيز هذه الشراكة بشكلٍ مستمر، وتنفيذ برامج وأنشطة تعليمية وتدريبية وإجراء دورات مهنية في مجالات علمية تخصصية وفنية.

**ثانيًا: واقع وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية؟**

للتعرف على هذا الواقع، تم أولًا تناول أهم ملامح واقع التعليم الجامعي اليمني والذي يمثل جزءًا مهمًا لوظيفة خدمة المجتمع، ويساهم في تحقيق أهدافها، تبع ذلك عمل تحليل سوات (SWAT) للعوامل الداخلية والخارجية لوظيفة خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية للكشف عن واقعها، وتفصيل ذلك على النجو الآتي:

**1- أهم ملامح واقع التعليم الجامعي والجامعات اليمنية:**

لمعرفة واقع وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية فإن من المهم الوقوف ابتداءً على أهم المؤشرات الواقعية للتعليم الجامعي اليمني. إذ أن تتبع سبل تطوير التعليم الجامعي المستقبلي، يستدعي الوقوف على الواقع الراهن له حجمًا ومستوى، وما يعايشه من تحديات واختلالات إدارية، تمهيدًا لرصد مسارات تطويره في ضوء مداخل حديثة تسعى إلى تطويره (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2011، 81-82). ففيما يتعلق بوظيفته التعليمية أظهر نمو التعليم الجامعي أنماطًا تمايزات بين الأفراد والفئات والمناطق والمعارف، فضلًا عن تحيزه لصالح الذكور على حساب الإناث، ولصالح الشباب على حساب الكبار، وللمعارف النظرية على حساب المعارف التطبيقية، وتحيزه للعلوم القديمة على حساب العلوم الحديثة. وبالنسبة للمناهج والمقررات الدراسية فإنها لم تتل منذ وقت طويل أي تطوير يذكر؛ واستمرت بمحاكاة ما هو حاصل في بعض الدول العربية والغربية منذ نشأة التعليم الجامعي في اليمن، واستمر الحال على ما هو عليه دون تغيرات حقيقية، باستثناء تحويرات وتعديلات شكلية في الغالب، وسارت الجامعات اليمنية الأخرى الحكومية والخاصة في الانتشار بنفس الطريقة، ولم تحصل أي مراجعة شاملة لهذه المقررات وفحص محتواها (جبارة، 2018، 35).

واما على مستوى مخرجات التعليم الجامعي في تلبية احتياجات سوق العمل وخطط التنمية فتخللها الضعف والقصور حتى أصبح هذا التعليم مصدرًا للبطالة المتعلمة، بدليل تزايد أعداد المسجلين بالخدمة المدنية وفروعها في المحافظات اليمنية الراغبين في الالتحاق بالوظائف الحكومية، فضلًا عن تزايد شكاوى أصحاب العمل في القطاع الخاص من تدني قدرة التعليم الجامعي على تلبية متطلبات سوق العمل من القوى العاملة في مختلف التخصصات وعلى كافة المستويات، ولعل استمرار الجامعات اليمنية بهذا الوضع في عصر التغيرات السريعة ينذر بعواقب كبيرة على التعليم الجامعي في اليمن؛ مما أفقد هذه المؤسسات الكثير من تجانسها وانسجامها مع سوق العمل؛ رغم تزايد أعداد طلبة الجامعة باطراد؛ حيث كان عددهم في اليمن عام 2001م (181,272 طالب وطالبة)، وتطور هذا العدد عام 2014م إلى (227,163 طالب وطالبة)، وتزايد عدد أعضاء هيئة التدريس من (1466) عضوًا في عام 2001م الى (8040) عضو تدريسي (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014م).

ولذلك ظلت المناهج التعليمية وطرائقها وأساليبها وتقويم نتائجها بعيدًا عن متغيرات العصر، ونتائج الثورة العلمية والتقنية والمعلوماتية والاتصالات؛ مما جعل غالبية البرامج الدراسية تركز على العلوم الإنسانية والاجتماعية، وعلى المعارف النظرية المكثفة؛ وترتب على ذلك اغتراب البرامج والمناهج التعليمية عن واقع المجتمع وقضاياه في غالب الأحيان، وضعف كفاية المتخرجين، وبالتالي بطالة المتعلمين. وإن الجامعات اليمنية ظلت في موقف سلبي من كل ما يدور حولها، أو

أنها أصبحت صورة طبق الأصل لجامعات أخرى خارجية، وظلت بتلك الأدوار التقليدية واضمحلت شيئًا فشيئًا مع تقدم الزمن، ولم يحدث لها تحديث شامل يذكر (الحاج، 2011، 10-11).

وقد أشار تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2014م إلى أن الجمهورية اليمنية حصلت على الرتبة (15) والأخيرة عربيًا والـ (142) عالميًا من بين (144) دولة شملها التقييم، استنادًا إلى أدائها في (12) عنصرًا، من ضمنها برامج التعليم الجامعي والتدريب (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014: 62). وهذا الحجم المتنوع في مجتمع الطلبة، يعني تنوع الميول والقدرات والطموحات؛ مما يشير إلى تنوعٍ موازٍ ومساوٍ في أنماط التعليم وأساليبه، وفي المناهج والمقررات، حتى تعكس الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية، وتتلاءم مع طبيعة المجتمع الطلابي والمواقف التعليمية الجديدة.

وبجانب مجتمع الطلبة، هناك مجتمع الهيئة التدريسية بدرجاتهم العلمية، وتخصصاتهم الأكاديمية، وخبراتهم ومكوناتهم الشخصية، وهو تجمع له خصائصه المتفردة، والذي اتسع ليشتمل على هيئات تدريس من خارج الجامعة، إلى جانب الباحثين والمشرفين الاجتماعيين. وهناك مجتمع الإداريين بدرجاتهم المختلفة وبخصائصهم المميزة. وكثرة المجتمعات داخل مؤسسات التعليم الجامعي يجعلها المؤسسة الوحيدة في المجتمع التي تضم هذا المزيج المتنوع، الذي يشكل داخل مؤسسات التعليم الجامعي قوىً ضاغطة في اتجاهات عدة، يبدو بعضها مُرَكِّزًا في تبنى برامج ومقررات تتوافق مع القدرات المتنوعة، ومع حاجاتهم المتجددة، وبعضها الآخر مُهْتَمًا بتبني أنماط ومستويات جديدة من التعليم، تتيح الجمع بين التعليم والعمل، والبحث عن هياكل تنظيمية جديدة تتيح التفاعل المرن والمتوازن بين مكوناتها الداخلية، وهذه الأمور وغيرها تشكل دوافع مستمرة للتجديد في التعليم الجامعي.

وتكمن مشكلة الجامعة في عدم تواؤم مخرجاتها مع سوق العمل، وتزايد البطالة لدى متخرجي التخصصات الإنسانية والنظرية. ولذا وجدت التخصصات الجامعية مقسمة إلى تخصصات وداخل كل تخصص أقسام، فالمنشأة الواحدة قد تضطر إلى توظيف أكثر من موظف لأداء مهمة واحدة، وإنشاء أقسام متعددة لأداء ما يفترض أداؤه من خلال موظف واحد (مركز البحوث والدراسات، 1432هـ، 10-11). فالمشكلة الحقيقية هي فقدان المتخرجين للمهارات والخبرات المطلوبة لأداء وظائفهم، وحاجتهم أيضًا إلى دورات تدريبية وبرامج موجزة يمكن أن تعزز خبراتهم ومهاراتهم لأداء مهام وواجبات لا تستغني عنها أي منشأة؛ فتلجأ المنشأة إلى تعيين آخرين، ليقوموا بمهام المؤسسة؛ فيتسبب ذلك في غياب الصلاحيات وضعف القيادة، وضعف كفاءة العملية الإنتاجية، كنتيجة لهيمنة التخصصات النظرية والإنسانية وتقادم المناهج وضعف سياسة القبول وعدم اتساقها مع احتياجات سوق العمل.

وعليه فإن الأطر الجامعية مدعوة اليوم لدمج المعارف وتقاربها، ويعمل الغرب في هذا الاتجاه، ولكن بمعزل عن مقومات الدين أو الأخلاق أو الإنسانية أو المجتمع، أو اللغة، بحجة أنها لا تؤسس لقضايا العصر على حد زعمهم، وأعيد النظر في مفهومها بقصد تكييفها مع متطلبات العصر، على عكس ما هو في المجتمعات العربية والإسلامية؛ ولذا يتوقع أن يكون مشروع الدراسات البينية في هذه الجامعات أكثر نجاحًا وتميزًا لهذا الاعتبار الديني والأخلاقي. والمتأمل للحياة الجامعية يدرك أهميتها في بناء المجتمعات الحديثة باعتبارها الأداة الموجهة للشعوب نحو غايتها وأهدافها الآنية والمستقبلية (Vare @ Scott, 2007, 12). بل إن الجامعات تمثل موردًا ثقافيًا كبيرًا يجب تسخيره وتوجيهه لخدمة المجتمع اليمني (الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي اليمني، 2006، 11).

وعليه فإن ردم الفجوة القائمة بين الجامعات– عقل المجتمع– وسوق العمل يتطلب التوجه نحو مداخل حديثة للتطوير، ومن هنا برزت الدراسات والأبحاث البينية التي تلبي احتياجات سوق العمل من خلال بناء شراكة مجتمعية مبنية على الثقة المتبادلة والتي تبدأها الجامعات بعرض نماذج ناجحة لمخرجاتها وعائداتها المالية، ومبادراتها في تقصي احتياجات السوق للدراسات البينية في الوقت الحاضر وما سيكون مطلوب في المستقبل بالطرق العلمية.

وقدم (الحاج، 2011، 30–42؛ والجابري، 2020، 128) تحليلًا لواقع التعليم الجامعي اليمني، يمكن اختزاله بالتركيز على: تقادم البنى والهياكل والاستمرار بالجمود؛ والجهود المبذولة مست الشكل دون المضمون وبشكلٍ مجتزأ. والاستجابة لمطالب واحتياجات سياسية واجتماعية واقتصادية ومجتمعية؛ مما جعلها تتخبط في مشكلاتها وتتعثر في القيام بوظائفها الثلاث. والتوسع الكمي على حساب النمو الكيفي على حساب المطالب التنموية؛ فضلًا عن إضعاف قدرتها على الاهتمام بجودة التعليم الجامعي. والتوسع الأفقي للطلبة في سن التعليم دون النظر في التوسع بالتخصصات الدقيقة وفي برامج الدراسات العليا.

وعليه فإن على الجامعات العربية بشكلٍ عام واليمنية بشكلٍ خاص إزاء وظيفة المجتمع تحسين وتجديد وإضافة برامج تدريبية ومهنية ومتخصصة وفنية في شتى المجالات وعبر المنصات الحديثة والتعليم عن بعد والتعليم المبرمج، وغيرها من النماذج والأطر التعليمية والتدريبية المحققة لخدمة المجتمع بشرائحه المتعددة.

**2– تحليل سوات (SWAT) للعوامل الداخلية والخارجية لوظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية:**

استنادًا إلى بعض الأدبيات والدراسات، أهمها (دراسة الحاج، 2011؛ والجابري، 2020) تم تحليل هذا الواقع للبيئتين الداخلية والخارجية ونقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، ويتضح ذلك من خلال الجدولين (1)، (2):

**جدول (1) تحليل واقع وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل الدراسات البينية (البيئة الداخلية).**

| نقاط القوة: | نقاط الضعف: |
|---|---|
| يوجد في الجامعات اليمنية إزاء وظيفة خدمة المجتمع:<br>- توجه نحو تلبية متطلبات المجتمع.<br>- توجه لتعيين نواب رؤساء الجامعات لخدمة المجتمع.<br>- مراكز تدريبية وتعليم مستمر.<br>- مؤتمرات تهتم بخدمة المجتمع.<br>- برامج وتخصصات تلبي احتياجات المجتمع وتواكب التغيرات والتحديات.<br>- طلب اجتماعي مرتفع على التعليم.<br>- وعي وتقدير مجتمعي لدور الجامعة في التنمية المجتمعية.<br>- نزوع نحو العمل بروح الفريق الواحد. | تعاني الجامعات اليمنية إزاء وظيفة خدمة المجتمع من:<br>- غياب الإرشاد الأكاديمي - قلة المؤتمرات التي تجمع أكثر من فرع معرفي- عزوف مجتمعي عن الالتجاء إلى الجامعة للاستشارات.<br>- استقدام السوق المحلية خبراء أجانب بديلًا عن المحليين- الانفصال عن الحياة ومتطلباتها - ضعف إدراك أرباب سوق العمل لأهمية ودور الجامعات في مجال الخدمة المجتمعية - جمود ذهنية المجتمع بأن الجامعة تختص بالبرامج التعليمة وإعداد المتخرج المتخصص في فرع واحد - غياب قنوات واليات التواصل بين الباحث والجهات المحتاجة إلى مخرجات البحوث العلمية - إنتاج أبحاث علمية غير موائمة لاحتياجات المجتمع- غلبة الجانب النظري على الجانب التطبيقي في نمو الجامعات؛ كونها أقل كلفة وأخف ضغطًا في الإقبال-عجز الطلبة عن رؤية المعرفة في سياقها الإجمالي المتصل. |

**جدول (2) تحليل واقع وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية في ضوء المدخل البيني (البيئة الخارجية).**

| الفرص: | التهديدات: |
|---|---|
| - سهولة الحصول على البيانات والمعلومات من المؤسسات المجتمعية.<br>- وجود توجه واستعداد لدى المجتمع (أرباب سوق العمل) في التوسع المعرفي والأخذ بالعلوم البينية والتخصصات المتداخلة.<br>- وجود العولمة والأسواق الحرة.<br>- التوجه العالمي نحو الجودة والمنافسة في تقديم الخدمات التي تعتبر دراسة بينية في الأصل؛ حيث جمعت بين علم الاقتصاد وعلم نفس المستفيد.<br>- توسع وتعدد متطلبات سوق العمل.<br>-التوجه المجتمعي نحو التعليم الجامعي واستيعاب دورها.<br>-الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي والتنبؤ المستقبلي المتشابك والمتداخل في ظواهره.<br>-الاهتمام بعلوم البيئة والمحافظة عليها، من خلال تكاتف تخصصات متعددة كعلم البيلوجي، الكيميائي، الفيزيائي، والاجتماعي.<br>-توجه الشركات والمؤسسات لاستقطاب الموظفين ذوي المهن المتعددة لتوفير التكلفة والتخفيف من الترهل الوظيفي.<br>-الاهتمام بحل المشكلات بشكلٍ جماعي. | - ضعف ارتباط التعليم الجامعي بأنشطة المجتمع وبيئاته.<br>- النظر للتعليم كخدمة وليس كاستثمار بعيد المدى، والاتجاه للاستثمار في القطاعات الأخرى ذات الربحية العاجلة.<br>- ضعف تطابق مواصفات المتخرجين مع الوظائف والمهن.<br>- عدم ارتباط مخرجات الجامعات باحتياجات خطط التنمية من القوى العاملة المؤهلة والمدربة في التخصصات المختلفة.<br>- ضعف مشاركة المجتمع في تمويل الدراسات البينية.<br>- انعزال نظام التعليم عن النظم المجتمعية الأخرى.<br>- الانفصام الحادث بين المجتمع والجامعات.<br>- الفجوة بين التعليم وسوق العمل المفتقد إلى معرفة احتياجاته.<br>- ضعف التواصل بين الجامعة والمراكز البحثية ومؤسسات المجتمع وعدم ثقة الجهات التنفيذية فيها.<br>- ارتفاع معدلات بطالة المتخرجين بسبب عدم موائمة التخصصات الأكاديمية مع احتياجات سوق العمل في عصر تحتاج اغلب المنشئات إلى توليفة تخصصية بينية.<br>- ارتباط التعليم الجامعي بالمطالب الاجتماعية، ومبررات سياسية واقتصادية ومجزئة على حساب المطالب التنموية.<br>- فصل التعليم عن التنمية، وضعف ارتباط المتخرجين بمواصفات المهن والوظائف في مواقع العمل والإنتاج.<br>- تغير الظواهر الاجتماعية وتعقد المشكلات الحياتية، مما يعجز التخصص الواحد في تفسيرها بشكلٍ أدق.<br>- تضاعفت كلفة التعليم الجامعي على حساب تدني عوائده. |

وبالنظر في تحليل واقع وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل الدراسات البينية للبيئتين الداخلية، والخارجية، والمبين في الجدولين (1)، (2)، يمكن القول إن هذه النتيجة لا تتفق مع الأهداف التربوية للجامعة اليمنية، وهذا ما أشار إليه (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم،

2014م) ولعل هذه النتيجة انعكاسًا لتدني الوعي بأهمية هذه الوظيفة وضرورة ممارستها والالتزام بها، وهذا مؤشر سلبي للعملية التربوية والتعليمية برمتها، وتهديدًا لأهداف هذه الجامعات؛ مما يستدعي وقفة جادة من القائمين على التعليم الجامعي اليمني، وعمل معالجات لها من قبل الجهات المسؤولة ومخططي التعليم.

**الإجابة على السؤال الثاني:**

والذي ينص على "**ما المقصود بمدخل الدراسات البينية، وما دوره في تطوير وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات؟**." وفيما يأتي تفصيل هذه الإجابة:

**أولًا: المقصود بمدخل الدراسات البينية:** يمكن إيضاح ذلك، كالآتي:

**1- المفهوم والنشأة والرواد:**

يعرف (William ،Julie) مدخل الدراسات البينية بأنه دراسات تعتمد على حقلين أو أكثر من حقول المعرفة العلمية، والتطبيقية أو النظرية؛ حيث يتم من خلالها حل بعض المشكلات أو معالجة موضوع متسع، أو معقد للغاية يصعب التعامل معه بشكلٍ كافٍ عن طريق نظام أو تخصص واحد (بيومي، 2016، 128). وهي نوع من الحقول المعرفية الجديدة الناشئة من تداخل عدة حقول أكاديمية تقليدية تفرضها طبيعة متطلبات المهن المستحدثة (الصويا، 2016، 13). واتفقت آراء التربويين بأنها نوع من التخصصات الناتجة عن حدوث تفاعل بين تخصص أو أكثر، مرتبطين أو غير مرتبطين، أو أنها تلك العلوم والدراسات التي تبحث في إدراك العلاقات بين فروع العلم والمعرفة على أساس مبدأ وحدة المعرفة وتكاملها؛ للوصول إلى مفاهيم مشتركة بين مختلف العلوم والتخصصات (أبو الحمائل، 2009، 1). ويمكن تعريفه بأنه نهج يركز على التفاعل وتحسين التواصل وتطوير الشراكات بين الجامعات والمجتمع المحلي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتحقيق أهداف مشتركة في سياق تطوير وظيفة خدمة المجتمع عن طريق تحسين الخدمات المقدمة للمجتمع من خلال التواصل والتعاون بين مختلف الأطراف المعنية، وتطوير القدرات والمهارات لدى الأفراد وشرائح المجتمع، وتحسين المشاركة المجتمعية في تطوير الخدمات والبرامج الجامعية.

وتعد البينية إحدى مراحل العلم، تلت الموسوعية والتخصصية؛ حيث جمع المفكرون والعلماء بين أصناف المعرفة بترابطٍ كبيرٍ أو ما يسمى اليوم بالدراسات البينية، كالخوارزمي، والرازي، وابن سينا، وابن خلدون، وابن رشد، وغيرهم (بنخوذ، 2016، 5). وبرزت حديثًا أصداء جلية للدراسات البينية من خلال كتابات بعض المفكرين، كالروسي فيجوسكي صاحب كتاب التفكير واللغة عام 1934م الذي يعد لبنة أولى في مجال البينية بين اللسانيات، وعلم نفس الطفل، وعلم الاكتساب، ودراسات أخرى دعت إلى الاستقلال بالعلوم التربوية ككتاب ثورة المعلومات لكونت (رمضان، 1436هـ، 49). وقدمت البينية معرفة متماسكة وشاملة أقوى مما يقدمه كل تخصصٍ على حدة.

ولم يظهر مصـــطلح المؤالفة المعرفية (البينية) إلا عام 1937م على يد عالم الاجتماع لويس ويرنز، وإن كانت الأكاديمية القومية للعلوم في الولايات قد أشـارت إلى تقاطع العلوم وتداخلها (قائد، 2004، 132). وتذهب روبرتا فرانك إلى أنّ مصـــطلح البينية قد نمى في فترة متقدّمة من القرن العشـرين، وأحدث ثورة في كافة المجالات، وظهرت علوم حديثة أدت إلى الإسـراع من التقدم العلمي في مجالات الحياة (رمضـــان، 1436، 50). وأنشـــأت العديد من المراكز البحثية التي بدأت في التفكير بالدراسات البينية منذ مطلع عشرينات القرن العشرين (Solomon، المشار اليه في بيومي، 2016، 125). وفي هذا السـياق يقول عالم الأبسـتمولوجي الفرنسـي روبرت بلانشـيه" إن اختلاط العلوم بعضـها ببعض أصبح اليوم هو القاعدة والأساس، وأخذت هذه العلوم في التزايد والامتزاج فيما بينها وأصبحت حدودها متحركة وغير ثابتة (رمضان، 1436، 3).

وتعد الجامعة بمراكزها البحثية ومؤسـساتها الأكاديمية ذات النشـاط في مجال التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع المكان الأكثر مناســبة لإجراء الدراســات البينية (قائد، 2004، 132). وظهرت تطبيقات علمية لهذه الدراسـات في مؤسـسـات مثل جامعة "ويسـكونسـن غرين باي" التي أسـســت عام1965، وجامعة "M.I.T" الأمريكيتين، ومعهد "السـيبر ناطيقا" في روسـيا، وجامعة "ليوبليانيا" في يوغسلافيا السابقة (زاهر، 2003، 320– 323)؛ لذلك أصبح التوجه نحو الدراسات البينية ضـــرورة لمواجهة معظم التحديات التكنولوجية الحرجة والتكنولوجيا الاجتماعية، ومن ثم فإن طلبة الدراسات العليا وبرامج تدريبهم تعتبر مركزًا لزيادة قدرة البحث البيني(NSF, 2006, 6).

وللدراســات البينية أشــكال في التكوين الجامعي؛ ونظرًا للتحولات الســريعة في مناحي الحياة المختلفة؛ فقد أضــحت تخصــصــات متباعدة، وتطورت أكثر في القرن العشـرين مع تطور البحث العلمي بمبرر التراكم العلمي، ولا يمكن اعتمادها بهذا الشـكل لحل المشـكلات الاجتماعية وتفسـير الظواهر اللامتوقعة، كارتفاع معدلات البطالة والانتحار، والجريمة، وغيرها (فتيحة، 2019، 1). مما يؤكد عجز دراسة أي ظاهرة من بُعدٍ واحد، وهل الفقر والبطالة على سبيل المثال إلا ظاهرة اقتصادية واجتماعية ونفسية متداخلة؟

وأصــبح التعليم بما يســمى "التعلم الجمعي"، و"التعلم بواســطة الفريق"، و"المشــاريع التعليمية المشتركة"، و"جماعات التعلم في مواقع العمل والإنتاج"، و"التعلم الجماعي بواسطة التقنيات الحديثة"، والتعليم الإلكتروني، و"منظمات التعلم"؛ مما بجعل الدارســين يعتمدون أكثر على جهودهم في تعليم أنفســهم تحت إشــراف معلمين، وترك كل دارس يختار ما يحتاجه من معلومات ومعارف تهمه، ويشارك في تحديد محتوى المقررات الدراسية (الحاج، 2021، 129). ومنذ منتصف القرن الماضي اتسـمت الجامعة وأنشـطتها بالإتقان في العملية التعليمية وانحصـر البحث العلمي في التخصـصـات

الأكاديمية؛ ولذلك واجهت الجامعات صـــعوبات وعقبات في الوفاء بوظائفها المتمثلة بالبحث العلمي وخدمة المجتمع، وعجزت في إنتاج مخرجات تنافسية لقلة التمويل المالي وشحته، وظهرت مجالات علمية غير تقليدية، ومتطلبات مجتمعية جديدة وحديثة لم تكن الجامعات والمؤســـســـات التعليمية مستعدة لاستيعابها؛ مما نتج عنه انحسار تدريجي لتلك التخصصات التقليدية.

لذلك توجب على الجامعة مجاراة تلك التحديات واســتيعابها، ومواكبة التحولات المتســارعة في كافة جوانب الحياة، والتي تعاظمت معها مشكلاتها من خلال (مركز البحوث والدراسات، 1432هـ، 8-9): تبني التوجهات الحديثة في التعليم والتخصـــصـــات البينية والمتداخلة، وإعادة النظر في تخصصاتها السابقة، وتبني تخصصات تفي بمتطلبات العصر، وسن القوانين والتشريعات فيما يتعلق بالدراسات والأبحاث البينية، وتبنيها في معالجة المشكلات والقضايا منهجًا وإشرافا. فضلًا عن توفير الدعم الخاص بالبحث البيني من مصادر متنوعة، ووضع خطط إستراتيجية تعتمد على التخصصات البينية والاهتمام بالتقنيات المتقدمة بما يُلبي احتياجات ســـوق العمل وأولويات الخطط الوطنية، والتوجه نحو الشراكة مع الكيانات العلمية الدولية والاستفادة من مخرجات مؤسسات البحث العلمي.

وتبنى هذا المدخل الفكري على مر تاريخ الفكر التربوي والعلمي مفكرون، منهم: إدغار موران الفرنسي بما أسماه هجرة المفاهيم من تخصص إلى آخر، سبقه الجاحظ والفارابي وابن سيناء وإخوان الصـفا، وغيرهم ممن كان لهم دور في بناء الجسـور البينية بين العلوم الاجتماعية، بل كان لهم أثر كبير في تطور الفكر الاجتماعي الغربي؛ حيث كانوا يكتبون في كل علم: الطب، والتربية، والقانون (بيومي، 2016، 126). وأكد روبرت ريكورد من إنجلترا عام1597م أن تقدم العلم الإنجليزي حدث من خلال التفاعل بين المجالات الأكاديمية والعامة للمجتمع. واسـتدل عالم النفس السـويسـري جان بياجي 1896م، بفكرة دائرة العلوم على حاجة العلوم بعضـها لبعض، وأكد أن العلوم الإنسانية مثلًا، تدرس الإنســان، لا باعتباره كائنًا نفســيًا وثقافيًا فقط، بل باعتباره كائنًا بيولوجيًا أيضًــا. ومن روادها أيضًــا فرنسـيس بيكون الذي أنشـا أول جمعية علمية في انجلترا عام 1662م، ثم أخذ فلوتر وبعض معاصريه كـمونتسكيو، وروسو في تطبيق المنهج العلمي المتبع في العلوم الطبيعية لدراسة المجتمع. وزاوج ماكس فيبر في عام 1918م بين علوم السياسة وعلوم الاقتصاد، وبين علم الاجتماع الأخلاقي وسائر العلوم الاجتماعية.

**2- أهداف الدراسات البينية:**

حدد هذه الأهداف مركز الأبحاث الواعدة (2017، 9-10) بأنها:

أ) دمج المعرفة والربط والتكامل بين المدارس الفكرية والمهنية والتقنية للوصـــول إلى مخرجات ذات جودة عالية مبنية على العلوم الأساسية والطبيعية.

ب) تحقيق التكامل والتنوع في طرق التفكير لإثنين أو أكثر من التخصصات، والإبداع في هذه الطرق، وتطوير القدرة على عرض القضايا ومزج المعلومات من وجهات نظر متعددة لتعميق فهمها.

ج) إدراك العلاقات بين التخصصات المختلفة للوصول إلى وحدة المعرفة المتكاملة والأكثر شمولًا.

د) حل المشكلات المجتمعية العصرية المتزايدة والمعقدة التي لا يمكن أن تُحَل بشكلٍ كافٍ عن طريق تخصصٍ واحدٍ معين.

هـ) تمكين الجامعات من مواكبة التطور الجاري في الكثير من التخصصات عالميًا بما يلبي المتطلبات الديناميكية المستمرة للمجتمعات الحديثة التي تتطلب درجا ت أعلى من التخصص.

وأورد صبري (2008، 20) أهدافًا للمناهج البينية المتكاملة، أهمها:

أ) تكوين فهم أعمق للمحتوى لدى كلٍ من الطلبة والمعلمين.

ب) الربط بين خبرات تلك المناهج ومشكلات البيئة الواقعية.

ج) تعلم الطلبة كيفية حل المشكلات بفعالية.

د) ربط المعلومات في نظام اتصلت فيه جميع التخصصات، والربط بين المؤسسات التعليمية والعالم الخارجي.

**3– أهمية الدراسات البينية:**

بالاطلاع على دراسات: (بيومي، 2016، 126، 3؛ وعبده، 2016، 157، 6؛ 2006، NSFP؛ وحربوش، 2012، 23: 24؛ وأمين، 1433، 1؛ ورمضان، 1436، 13؛ وحمراء، 2010، 4؛ ومركز البحوث والدراسات، 1432، 6–7؛ والصويا، 2016، 14؛ والمطيري، 2016، 37؛ وأحمد، 2016، 94–95) أمكن – وبتصرف– استخلاص أهميتها في أنها:

– متكاملة معرفيًا، ومترابطة عالميًا، ومتشابكة في علاقاتها، وتتداخل فيها الذات الإنسانية، وتؤدي إلى نمو معرفة جديدة؛ لذلك تولدت الاكتشافات المهمة في المجالات العلمية.

– تواجه المشكلات المتداخلة والمعقدة التي طرأت على المجتمعات الإنسانية كالآثار الصحية، والاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية المتعلقة بالتقدم التكنولوجي.

– تساعد الباحثين من مختلف التخصصات في معالجة قضايا البحث العلمي الاجتماعي، والقضايا الاجتماعية المعاصرة، فضلًا عن أنها تزيد من رأس المال الاجتماعي لديهم.

– أصبحت ميدانًا للتنافس بين العديد من المؤسسات الأكاديمية العالمية، ولا سيما التعليم العالي وفي أكثر الجامعات التي تتميز بسمعة عالية، كما أصبحت عاملًا مساعدًا في مجالات التنمية.

– ترفد مَن يعمل في مجال البحث العلمي بقدرات بحثية منهجية وتزوده بمهارات تفكيرية مترابطة ومتكاملة؛ من خلال الإفادة من مناهج تخصصات أخرى.

– تعد سببًا من أسباب تطور البحث والتقدم العلمي والإداري المعاصر على مستوى العالم.

– تؤدي إلى مخرجات ذات جودة عالية مزودة بمعلومات تكاملية ومبنية على العلوم الأساسية والطبيعية. كما تؤدي الى الإبداع في الوفاء بمتطلبات سوق العمل والولوج فيه في ظل التركيز الكبير على العلوم التطبيقية.

– تفيد المسؤولين في وضع المناهج بمراعاة الأبعاد المعرفية بما يحقق للمتعلم التكامل والانسجام والترابط بين فروع المعرفة المتعددة، كترابط العلوم الإنسانية مع العلوم الأخرى.

– تعكس هدف التعليم من البرامج الجامعية في تكوين إنسان قادر على العمل في كل الظروف وفي كل مكان (أطباء بلا حدود، جنود بلا حدود...الخ).

– تحافظ على بغية العلم في النفع ودفع الضر في الحياة البشرية، فإذا لم يتعلم الإنسان الجانب الأخلاقي فسيتحول ما تعلمه إلى وسيلة لتدمير البشرية والإضرار بها.

ومع هذه الأهمية للدراسات البينية، ومن خلال معايشة الباحثين لواقع التعليم الجامعي ووظيفته فيها بحكم عملهم الأكاديمي والإداري، فضلًا عن علاقاتهم مع بعض المتخرجين الذين أصبحوا في سوق العمل، يلاحظ أن لديهم شعور بوجود فجوة بين العلوم التي تلقوها وبين بيئة العمل أثناء الممارسة عند انخراطهم في المجتمع، كما أنهم لا يعرفون أين يمارسون مهاراتهم وكفاءاتهم التي تعلموها، بدليل انخفاض كفاءة المخرجات بالنسبة للمدخلات، وضعف انطباق مواصفات المتخرجين للوظائف والمهن، حتى أن أغلب هؤلاء المتخرجين في عداد العاطلين عن العمل، او ما يسمى بالبطالة المتعلمة (الحاج، 2021، 8).

**ثانيًا: دور مدخل الدراسات البينية في تطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات:**

يمكن استنتاج أن دور مدخل الدراسات البينية في تطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات يتجاوز بينية التخصصات المتعددة إلى بينية المنظمات والقطاعات والمؤسسات والوحدات المختلفة التي ينبغي تكاملها وتداخل أنشطتها المختلفة في تآزرٍ وتناسقٍ متوازن ومنسجم دونما تنافر، وتكون مخرجاته النهائية ذات فاعلية في جميع الأبعاد العملية والآفاق النظرية؛ بحيث تسهم هذه الوظيفة – التي بدأت تمثل موقعًا يسبق في بعض الحالات وظيفتي البحث والتعلم ببعض الجامعات– بالآتي:

– تشكيل فضاء جامعي رحب عبر برامج وأنشطة بينية ومتنوعة هدفها فتح آفاق جديدة للمجتمع وهيئاته في مجالات التأهيل والتدريب والاستشارات. وتطوير برامج تدريبية متعددة التخصصات، تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد والمجتمعات المحلية.

– تشجيع الابتكار ونقل التقنية الحديثة وتوظيفها والمشاركة في تطويرها بما يناسب ظروف المجتمع الحالي، وفتح مراكز لرعاية الابتكار والاهتمام بحاضنات الجامعة التي تقدم الدعم لأصحاب المشاريع لبدء مشاريعهم.

- عقد حلقات وندوات وورش عمل لمتخرجي مراكز خدمة المجتمع في الجامعة لتحديث معلوماتهم ومهاراتهم في مجالات هذه المراكز ومعالجة مشكلاتهم في حياتهم العملية.
- إنشاء حاضنات علمية ومراكز تميز متخصصة في المجالات الخدمية والدراسات والاستشارات الفنية والأكاديمية لسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- تمكين أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته من الخبرات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية.
- تطوير حلول متعددة التخصصات للمشكلات المجتمعية ينعكس إيجابًا على فعالية الخدمات المقدمة، وتطوير برامج بحثية تطبيقية تركز على حل هذه المشكلات.
- تنظيم برامج تأهيلية وتدريبية للعاملين في مراكز خدمة المجتمع بالجامعات وتنفيذها بما يحقق تكامل المعارف والخبرات والتدريب والاستشارات.
- العمل على تقوية قنوات الاتصال بين الجامعات ومراكزها المتخصصة من جهة وبين المؤسسات والهيئات الإنتاجية والحديثة في المجتمع من جهة أخرى.
- تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص والقطاع الثالث (المجتمع المدني)، وتطوير نماذج عمل متعددة التخصصات؛ لتحقيق أهداف خدمة المجتمع.
- توجيه القائمين على خدمة المجتمع بوضع خطط لبرامج وبحوث وأنشطة بينية وإشراك المجتمع المحلي في ذلك.
- ربط مجالات خدمة المجتمع (التأهيل والتدريب والاستشارات) بالفرد والمجتمع والحياة والبيئة بشكلٍ تكاملي.
- توجيه البحوث العلمية لحل المشكلات التي تواجه المجتمع من خلال التعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى.
- توفير قنوات اتصال واضحة وفاعلة بين المجتمع وجامعاته لنهضة التنمية المستدامة والشاملة المنشودة للمجتمع.
- تشجيع المشاركة المجتمعية في عملية التنمية؛ مما يزيد من ملكية المجتمع للمشاريع والبرامج.
- عمل شراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي بما يتيح تبادل الخدمات والمنافع بينهما.
- إيجاد آلية مناسبة وحديثة وفاعلة لتكوين طلب مجتمعي للخدمات البحثية والاستشارات.
- تفسير العلاقات القائمة بين العناصر المشكلة لبرامج وأنشطة وظيفة خدمة المجتمع.
- فهم الظواهر المعقدة في المجتمع بدمج مفاهيم وطرق تنتمي لمجالات أكاديمية عدة.
- اعتماد أسلوب العمل الجماعي التعاوني وتبادل القدرات والمواهب والخبرات.
- تعزيز التنمية المستدامة بدمج مفاهيم الاستدامة في برامج خدمة المجتمع.

- رفد القدرات المؤسسية للمنظمات التي تعمل في مجال خدمة المجتمع.
- بلورة فلسفة واضحة لوظيفة خدمة المجتمع في الجامعة.

وتأسيسًا على منطلقات الجانب النظري، وعرض نتائج واقع وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية من الدراسات والبحوث ذات العلاقة، وفي ضوء ما تم التوصل اليه من معطيات تحليل سوات (SWAT) لواقع هذه الوظيفة في الجامعات اليمنية، وبعد بلورة التوجهات الاستراتيجية لتطوير هذه الوظيفة في ضوء مدخل الدراسات البينية وبيان دوره في تطويرها؛ واستكمالًا لتحقيق أهداف الدراسة، تجلت الرؤية المقترحة لتطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل الدراسات البينية في إجابة السؤال الثالث من هذه الدراسة.

**الإجابة على السؤال الثالث:**

والذي ينص على "**ما الرؤية المقترحة لتطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل الدراسات البينية؟**"، تمت الإجابة عليه من خلال العرض الآتي:

بناءً على ما سبق ذكره حول واقع وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية، والذي لا يتوافق مع حركة التغيرات المتسارعة داخليًا وخارجيًا، وإقليميًا ودوليًا، وتحيط به ظروف وعوامل معيقة؛ كل ذلك يفرض المراجعة الدقيقة والشاملة لهذا الواقع، ومحاولة سبر أغواره، والنظر إلى مستقبله، بداءً من رصد ما يواجه هذه الخدمة عمومًا من تحديات، بمراعاة ما ينبغي أن يقام به ويمكنه من أداء أدواره ومسؤولياته بالكفاية والفاعلية المنشودة من خلال تلمس خيارات المستقبل والوقوف أمام البدائل المتاحة للجامعات اليمنية التي يمكن اتباعها للخروج من الواقع الحالي إلى واقع أكثر دينامية وبما يعود بالنفع على الجامعات والمجتمع؛ فالنظرة الحالية لخدمة الجامعة للمجتمع في ظل توسيع الخيارات وزيادة الفرص في سوق العمل والتغيير كسنة كونية، تحتم إحداث تغيير في السياسات التعليمية، وتحديث الخدمات التي تقدمها الجامعة ودمجها.

وفي ضوء الخلفية النظرية والدراسات السابقة، وما تم التوصل اليه من معطيات تحليل سوات (SWAT) لواقع وظيفة خدمة المجتمع للتعليم الجامعي في ضوء مدخل الدراسات البينية، قام الباحثون ببلورة التوجهات الاستراتيجية لتطوير وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية، واقتراح رؤية لتطويرها في ضوء مدخل الدراسات البينية، مكوناتها على النحو الآتي:

1- **الرؤية:** التميز في وظيفة خدمة المجتمع بما يلبي احتياجات التنمية وسوق العمل والمنافسة إقليميًا وعالميًا. **الرسالة:** تسعى الجامعة من خلال وظيفة خدمة المجتمع إلى الإسهام في تأهيل الكفاءات العلمية وتدريب المهارات المتنوعة، وإجراء البحوث وتقديم الاستشارات للمؤسسات؛ للإسهام في التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المجتمع، من خلال: برامج تعليمية بينية حديثة، واستشارات وبحوث علمية معاصرة مشتركة بين أكثر من مجال معرفي، وتقديم دورات لتزويد

الأفراد بالمهارات وتقديم خدمات مجتمعية متميزة بشـــراكة حقيقية فاعلة، وإدارة مؤســـســـية، ومستحدثات تكنولوجية حديثة تساعد على ذلك.

**2- القيم الموجَهَّة لتطوير وظيفة خدمة المجتمع في ضـــوء مدخل الدراســـات البينية:** الكفاءة – الجودة – الدمج المعرفي– التميز– الشراكة الفاعلة – التجديد.

**3- الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية لوظيفة خدمة المجتمع في بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل الدراســـات البينية:** تتبلور هذه الأهداف في الأدوار الرئيســـة لهذه الوظيفة المتمثلة في: التأهيل، والتدريب، والبحوث والاستشارات. ويتضح الهدف الاستراتيجي الرئيس، والأهداف الفرعية، والإجراءات، والأنشطة، وجهات التنفيذ للهدف الرئيس، والأهداف الفرعية، من خلال الجدول (3):

**جدول (3) الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية لوظيفة خدمة المجتمع في ضوء مدخل الدراسات البينية.**

| الهدف الاستراتيجي: تطوير وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع (البحث العلمي – الاستشارات – التدريب والتنمية المهنية) في ضوء مدخل الدراسات البينية. | | | |
|---|---|---|---|
| | الأهداف الفرعية | الإجراءات والأنشطة | الجهة المنفذة |
| 1 | حصر احتياجات ومتطلبات المجتمع، والمشكلات التي يعاني منها. | تشـــكيل فرق لحصـــر تلك الاحتياجات والمتطلبات. | وزارة التعليم العـالي - مجلس الاعتماد الأكاديمي. |
| 2 | وضع خطط لأولويات خدمة المجتمع في البرامج والبحوث البينية والتدريب والاستشارات. | تشـــكيل فرق تخطيط لأولويات البرامج والبحوث والأنشـــطة العلمية البينية. | قطـاع التخطيط في الوزارة - الجامعات - مراكز التطوير. |
| 3 | تعزيز ونشـر ثقافة البرامج والبحوث البينية في أوســـاط الطلبة والمجتمع المحلي. | إقـامـة نـدوات علميـة ولقـاءات توضـــح أهمية البرامج العلمية والبحوث البينية بين أوســـاط الطلبـة والمجتمع لمعـالجـة المشكلات المتشابكة. | الجـامعـات - مراكز التطوير - إدارات العلاقات - نواب رؤساء الجـامعـات لخـدمـة المجتمع - النقابات الجامعية - دائرة الإعلام في الجامعات. |
| 4 | إشـراك المجتمع بمؤسـساته وأرباب سوق العمل في وضع الخطط للبرامج والبحوث العلمية. | عقد مؤتمرات وندوات يشـــارك فيهـا القطـاع الخـاص لوضـــع الخطط للبرامج والبحوث العلمية. | الجـامعـات - مراكز التطوير - عمادة العلاقات الدولية - النقابات الجامعية – السلطة المحلية. |
| 5 | تنفيذ خطط الدراسات والبرامج البينية في الجامعات، وإصـــدار قوانين تدعم ذلك في الجـامعـات اليمنية الحكومية والأهلية. | إصـــدار قوانين بتبني البرامج التعليميـة والبحوث العلميـة ذات الطبيعـة البينيـة في الجـامعـات اليمنية الحكومية، والأهلية. | وزارة التعليم العـالي - مجلس الاعتمـاد الأكـاديمي- الشـــؤون القانونية في الجامعات. |
| 6 | ربط تبني الجامعات اليمنية الحكومية والأهليـة للبرامج والبحوث البينيـة بمنح التراخيص والاعتماد. | إصـــدار قرار وزاري بتبني البرامج والبحوث العلمية، وبمنح التراخيص. | وزارة التعليم العـالي - مجلس الاعتماد الأكـاديمي - الشـــؤون القانونية في الجامعات. |
| 7 | تطوير آليـات لتســـويق البرامج والبحوث البينية. | تأسـيس إدارات خاصـة بتسـويق البرامج والبحوث العلميـة البينيـة في الجـامعـات وتشـــكيـل لجـان ترويجية. | الجـامعـات - مراكز التطوير - إدارات العلاقات العامة. |
| 8 | توفير متطلبـات وميزانيـة إقـامـة المؤتمرات العلمية الســـنوية المحلية والدولية بمشـــاركة ممثلي المجتمع، والتـعـريف بـالـبـرامج التـعـليـميـة والبحوث البينيـة ودورهـا في التنمية المجتمعية المستدامة. | تخصـــيص ميزانيـات لإقـامـة المؤتمرات والفعاليات السـنوية – التنظيم ليوم ســـنوي تـدعو فيـه الجامعة القائمين على مؤسـسـات وقطاعات المجتمع للتعريف بهذه البرامج والبحوث والأنشطة. | الجـامعـات – مراكز التطوير – إدارات العلاقات العامة. |

| الهدف الاستراتيجي: تطوير وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع (البحث العلمي – الاستشارات – التدريب والتنمية المهنية) في ضوء مدخل الدراسات البينية. | | | |
|---|---|---|---|
| | الأهداف الفرعية | الإجراءات والأنشطة | الجهة المنفذة |
| 9 | توفير قنوات وآليات التواصل بين الجامعة والجهات المحتاجة لمخرجات البرامج والبحوث العلمية البينية. | تشكيل لجان مختصة بتفعيل العلاقة بين الجامعة والجهات ذات العلاقة، مكونة من الباحث والطلبة- إقامة المعارض السنوية لعرض برامج الجامعة وأبحاثها ومشاريع تخرج الطلبة. | الجامات - مراكز التطوير - إدارات العلاقات - نواب رؤساء الجامعات لخدمة المجتمع. |
| 10 | تفعيل الشراكة بين الجامعات وسوق العمل المحلي لربط البرامج والبحوث البينية بقضايا ومتطلبات المجتمع. | تشكيل لجان مختصة بتفعيل العلاقة بين الجامعات والجهات المستفيدة من نتائج البحث العلمي. | الجامعات - مراكز التطوير - إدارات العلاقات- نواب رؤساء الجامعات لخدمة المجتمع. |
| 11 | تحديد الفجوة بين البرامج الأكاديمية الكائنة واحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية في إطار المهن متعددة التخصصات. | تشكيل لجان متخصصة لمعرفة الفجوة بين البرامج الكائنة واحتياجات سوق العمل. | الجامعات - مراكز التطوير - إدارات العلاقات - نواب رؤساء الجامعات لخدمة المجتمع. |
| 12 | تطبيق نظام التعليم التعاوني وربط النظرية بالتطبيق في مؤسسات الإنتاج المناظرة أثناء دراسته الجامعية. | إنشاء مكتب خاص في الجامعة للإشراف والمتابعة، والتنسيق مع مؤسسات العمل المحلية للتطبيق العملي فيها. | وزارة التعليم العالي - مجلس الاعتماد الأكاديمي - الشؤون القانونية في الجامعات. |
| 13 | اعتماد التعليم المستمر في كافة الجامعات بما يحقق التنمية المستدامة. | إصدار تشريعات باعتماد التعليم المستمر، فتح مراكز له. | وزارة التعليم العالي - مجلس الاعتماد الأكاديمي - الشؤون القانونية في الجامعات. |
| 14 | استحداث برامج جديدة في الجامعات وتوقيف ما تشبع منها سوق العمل. | تشكيل لجان خاصة لاستحداث برامج جديدة. | الجامعات - مراكز التطوير - إدارات العلاقات - نواب رؤساء الجامعات لخدمة المجتمع. |
| 15 | ربط المتخرجين بمواصفات المهن والوظائف في مواقع العمل والإنتاج، وإعدادهم ليتكيفوا معها بسهولة، ويتابعوا التغيرات المتسارعة فيها. | إلزام الشركات والمؤسسات بفتح مجال التطبيق للمتخرجين فيها. | الجامعات - مراكز التطوير - إدارات العلاقات - نواب رؤساء الجامعات لخدمة المجتمع. |
| 16 | فتح تخصصات بينية حديثة مناظرة للتخصصات في الجامعات الإقليمية والعالمية، والاهتمام بجودة العمليات والمخرجات. | عقد ورش عمل لفتح تخصصات مناظرة للجامعات الإقليمية والعالمية.<br>إقامة دورات مجتمعية متعددة التخصصات عبر مراكز التعليم المستمر. | الجامعات - مراكز التطوير - إدارات العلاقات - نواب رؤساء الجامعات لخدمة المجتمع - عمداء الكليات. |
| 17 | عمل نواب رؤساء الجامعات لخدمة المجتمع. | عقد ورش عمل لتوصيف مهام نائب رئيس الجامعة لخدمة المجتمع. | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – الجامعات. |

## توصيات الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة، يوصي الباحثون بالآتي:

– تطبيق الرؤية المقترحة لتطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل الدراسات البينية.

- دعم المكتبات العلمية في الجامعة بكل الإمكانات المتقدمة، والاهتمام بالأنظمة المعملية فيها، ودعم البحث العلمي ليقوم بدوره في خدمة المجتمع والاستشارات.
- تحديث التشريعات والقوانين الحاكمة لمسار الجامعات اليمنية، والمتصلة بوظيفة خدمة المجتمع فيها بما يجعلها أكثر مرونة نحو الاتجاهات التطويرية المعاصرة.
- الإبداع والابتكار في الارتقاء بوظيفة خدمة المجتمع؛ بالإفادة من التطورات العلمية التقنية، وبما يلبي الاحتياجات المتسارعة للمجتمع.
- تكثيف الجهود لتقديم الخدمات للمجتمع من تقديم استشارات وتسخير ما لديها من مهارات ومعارف واستثمار تلك الطاقات البشرية المتواجدة ضمن الجامعات لا سيما في ظل احتياجات ماسة لتلك الجهود.
- استحداث برامج جامعية مرنة؛ لتمكين بعض الفئات وذوي الاحتياجات المهنية من الالتحاق بالتعليم والتدريب، كالجامعة المفتوحة، والتعليم الالكتروني، وتفعيل التعليم والتدريب المستمر.
- القضاء على المعوقات التي تحول دون تطبيق المداخل التطويرية المعاصرة لتطوير دور الجامعات اليمنية في النهوض بمجتمعنا وتنميته.
- اعداد استراتيجية تطويرية لتحقيق التكامل المعرفي وربط ما يتعلمه أبناء المجتمع بالممارسة التطبيقية وتحويل المكتسبات أو المحصلات المعرفية إلى ميدان الشغل في المجتمع.

**مقترحات الدراسة:**

يقترح الباحثون القيام بأبحاث تتبنى استخدام مداخل أخرى لتطوير وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية. وإجراء دراسة مقارنة حول هذه الوظيفة في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة. ودراسة تطويرية لوظيفة البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل الدراسات البينية.

**المراجع:**

أبو الحمائل، أحمد (2009). رؤية استشرافية لمستقبل التخصصات البينية للدراسات العليا الجامعية في عصر المعلوماتية. *"مؤتمر المعلوماتية وقضايا التنمية العربية بالمشاركة مع جامعة سيناء والشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد الذي انعقد في 22 – 24 مارس بالقاهرة":* مصر.

أحمد، سيد بخت (2016). مستقبل الدراسات البينية في العلوم الإنسانية. *"ورقة علمية مقدمة للمؤتمر الدولي العلمي الثالث بعنوان الدراسات البينية في العلوم الإنسانية والاجتماعية 15-16/3/ 2016م"*. جامعة حلوان: مصر.

الأحمري، الهام بنت محمد علي (2021). الدراسات البينية في التخصصات التربوية بالجامعات السعودية لتحقيق جودة البحث التربوي دراسة ميدانية. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية*، 12 (37): فلسطين، 56–75.

أمين، عمار عبدالمنعم (1433). *مدخل الدراسات البينية رؤية لتطوير التعليم الجامعي*. مركز البحوث والدراسات، برامج مدخل الدراسات البينية واحتياجات سوق العمل، الغرفة التجارية الصناعية: الرياض.

البرعصي، فتحي عيسى فرج (2019) تصور مقترح لتطوير دور الجامعات الليبية في مجال خدمة المجتمع. *المؤتمر العلمي الأول لطلبة التربية جامعة سيرت: استشراف مستقبل كليات التربية في الجامعات الليبية في ضوء الاتجاهات العالمية العاصرة، من 5 – 7 أكتوبر*، المجلد 2، الناشر، المنظومة كلية التربية، جامعة سيرت، ليبيا، 507–539. http//search.mandumah., com/record/1107266

بكردينا، برهوم؛ وآخرون (2006– 2010). *مشروع تطوير التعليم العالي اليمني. الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية (2006 – 2010)*. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: الجمهورية اليمنية.

بنخوذ، نور الدين (2016). *دليل الدراسات البينية العربية في اللغة والأدب والإنسانيات*. مركز دراسات اللغة العربية وآدابها، برامج الدراسات البينية واحتياجات سوق العمل، الغرفة التجارية الصناعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الرياض.

بيومي، محمد سيد (2016). معوقات تفعيل الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية دراسة ميدانية. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، جامعة السلطان قابوس: عُمَان، 123 – 139.

التبالي، محمد ناجي محرز؛ محي الدين، عارف محمد علي مصلح (2018). مدى قيام جامعة إب اليمنية بالأدوار المطلوبة منها في التعليم المستمر وخدمة المجتمع. *مجلة العلوم التربوية*، 3 (2)، جامعة الأمير سطام ابن عبد العزيز، دار المنظومة، 107–137 http://search. Mandumah. Com/ record 940069.

الجابري، عدنان طه علي (2020). *النمذجة الإحصائية لجدوى الاستثمار في التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في ضوء بطاقة الأداء المتوازن*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تعز: الجمهورية اليمنية.

جبارة، سميرة علي قاسم (2018). تصور مقترح لتفعيل دور كليات التربية بجامعة تعز في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية*، 2(4)، جامعة تعز فرع التربة: الجمهورية اليمنية، 26 – 61.

جبريل، وائل محمد (2016). دور جامعة عمر المختار في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. *مجلة جرش للبحوث والدراسات*، 17 (1): الأردن، 551 – 594.

الحاج، أحمد علي (2011). *التخطيط التربوي الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية: الفكر والتطبيق*، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع بعمّان: الأردن.

الحاج، أحمد علي (2021). *تصور مقترح لتطوير أدوار كلية التربية صنعاء*، جامعة صنعاء، في خدمة المجتمع، دار المتفوق للطباعة والنشر صنعاء: الجمهورية اليمنية.

الحرون، منى محمد السيد (2015). دور جامعة مدينة السادات في خدمة المجتمع المحلي: دراسة تقويمية. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، (68): السعودية، 228–277.

حربوش، العمري (2012). التكامل المعرفي ودوره في التكوين الجامعي "التكوين الطبي والبيولوجي نموذجا. *مجلة العلوم الانسانية*، (37)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف: الجزائر، 7–22.

حمراء، روز أنس (2010). *مدى تطبيق مناهج الصف الرابع من مرحلة التعليم الأساسي وفق مداخل التعلمي التكاملي دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق: سوريا.

الحيني، أميمة عبد القادر أحمد (2001). *دور الجامعة في خدمة المجتمع: دراسة ميدانية مطبقة على جامعة المنيا ومجتمع المنيا المحلي*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنيا: مصر.

خذري، توفيق، وعماري، علي (2012). المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة: دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة." *ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد يومي 15 – 16 نوفمبر 2011* "، جامعة المسيلة: الجزائر. .https://ketabonline.com

رمضان، صالح بن الهادي (1436). *التفكير البيني أسسه النظرية وأثره في دراسة اللغة العربية وآدابه*. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: السعودية.

الرواشدة، علا زهير عبد الجواد (2012). دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، جامعة البلقاء التطبيقية نموذجًا. *مجلة العلوم الاجتماعية*: الكويت، 40(4.) 67–105.

زاهر، ضياء الدين (2003). العلوم البينية ومنهجية الألفية الثالثة. *مستقبل التربية العربية*، 8 (27)، المركز العربي للتعليم والتنمية: القاهرة، 315–325.

السريحي، تيسير احمد فرحان، والحداد، نبيلة محمد عبد الدايم أحمد (2021). رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير دور الجامعات اليمنية في خدمة المجتمع. *مجلة جامعة البيضاء*: الجمهورية اليمنية، 3(2)، 398–412.

السمادوني، إبراهيم عبد الرافع، وأحمد، سهام ياسين (2005). تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع. *مجلة التربية*، كلية التربية، جامعة الأزهر، (127) جزء (1)، أكتوبر: مصر، 17–47.

الشريف، طلال عبدالله حين (2016). رؤية استراتيجية لتطوير وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات السعودية (أسلوب دلفي). *المجلة الدولية التربوية المتخصصة*، 5(2): السعودية، 603–623.

صبري، ماهر إسماعيل (2008). مداخل مستجدة لبناء مناهج التعليم وتطويرها. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، 2 (1)، كلية التربية، جامعة طيبة: السعودية، 13–42.

الصويا، نورة (2016). بناء المناهج التعليمية في الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية: دراسة تحليلية نقدية. *"ورقة علمية بالمؤتمر الدولي العلمي الثالث، بعنوان الدراسات البينية في العلوم الإنسانية والاجتماعية 15- 16/3/ 2016م"*. جامعة حلوان: مصر.

الضبياني، عامر محمد، العنسي، عبدالرحمن يحيى، شداد، يوسف راشد (2018م). دور جامعة ذمار في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خضير بسكرة، (50): الجزائر، 117–137.

عامر، عبد الرؤف (2016). تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع ورعاية الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. *مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية*، 3(2)، كلية التربية، مركز البحوث التربوية، جامعة الملك خالد، أكتوبر/ محرم، دار المنظومة: السعودية، 187–205. htt://search. Mandumah.com / Record/ 879456.

عامر، طارق عبد الرؤف (2012). *الجامعة وخدمة المجتمع: توجهات عالمية معاصرة*. (ط1)، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع: القاهرة.

عبد الجواد، نور الدين (1983). *الجامعة والتعليم المستمر*. دار القلم: الرياض.

عبد الحليم، محمد محمد، وعزب، محمد علي (1996). دور كلية التربية جامعة الزقازيق في تنمية البيئة وخدمة المجتمع: الواقع والمعوقات وإمكانية التغلب عليها، *مجلة كلية التربية بالزقازيق*، (28)، يناير: مصر، 61–101.

عبده، هاني خميس **(2016)**. البحوث البينية وتقدم المجتمعات الإنسانية خلال الألفية الجديدة: تجارب عملية وخيارات مستقبلية. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، جامعة السلطان قابوس: سلطنة عمان، 155–165.

العبيدي، حسن ناصر، وصفاء حسن ناصر (2021). مستوى أداء وظيفة خدمة المجتمع بفرع جامعة البيضاء رداع. كلية العلوم الإدارية والحاسبات وكلية التربية والعلوم، *مجلة جامعة البيضاء*، المؤتمر العلمي الثاني لجامعة البيضاء: اليمن، 603–623.

العدواني، خالد مطهر حسين (2023). الدراسات البينية كمدخل لتنمية مهارات القرن الحادي والعشرين لدى الباحثين في مجال العلوم التربوية. *مجلة ضياء للبحوث النفسية والتربوية*، 4(1)، جامعة 20 أوت 1995: سكيكدة، الجزائر، 38–67.

العريقي، عائدة محمد مكرد (2006). *دراسة تقييمية لدور الجامعات اليمنية في مجال خدمة المجتمع في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية: القاهرة.

عمار، حامد (1996). دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، *"المؤتمر السنوي الثالث عشر لقسم أصول التربية"*، جامعة المنصورة: مصر.

فتحي، محمد (2003). *766 مصطلح إداري: إيضاح وبيان*. دار التوزيع والنشر الإسلامية: القاهرة.

فتيحة، صاهد (2019). *التفكير بنزعة التخصص في العلوم الاجتماعية*. جامعة محمد بوضياف المسيلة: الجزائر. https://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/archives/archive/facult%C3%A9-des-sciences

فرغلي، أحمد (2001). جامعة القاهرة بيت خبرة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة. *"مؤتمر جامعة القاهرة الثالث، الجامعات في خدمة المجتمع وتنمية البيئة مع بداية الألفية الثالثة من 5– 7 مايو": مصر*.

الفخري، نجلاء عبد الدائم مقبل عبد الله (2014). *تصور مقترح لتطوير برنامج تعليم الكبار والتعليم المستمر بجامعة إب في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة إب: اليمن

قائد، عبد الكريم حسان (2004). معطيات المؤالفة المعرفية بين البحث والتقويم التربوي. *دراسات في المناهج وطرق التدريس*، (97) سبتمبر، الجمعية المصرية والمناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة عين شمس: القاهرة، 127–143.

القاسم، ليلى أحمد، والنويصر، أسماء عبد العزيز (2018). الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم المستمر في الجامعات السعودية. *مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية*، (39)، جامعة بابل: العراق، 255–266.

كرتيات، رقية محمد محمد أحمد (2021). *أثر الدراسات البينية بالعلوم الإدارية على متطلبات سوق العمل المستقبلية بالتطبيق على تخصص إدارة الأعمال*. جامعة الملك خالد: أبها، السعودية.

لوكاس، آن ف (2006). *قيادة التغيير في الجامعات: الأدوار المهمة لرؤساء الأقسام في الكليات*، ترجمة وليد شحاتة، العبيكان: الرياض.

مارية، عبد الرحمن (1425هـ). *خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية: الواقع والتصورات المستقبلية*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى: السعودية.

المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2011)؛ (2014). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله أنواعه المختلفة. الأمانة العامة، رئاسة الوزراء: الجمهورية اليمنية.

محمد، محمد ماهر الحمار (2020). تطوير دور جامعة نجران في مجال خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة العلوم التربوية*، 28(3) كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة: مصر، دار المنظومة، 117-161.

http://search. Mandumah. Com/ record/1139571.

مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة (2017). *الدراسات البينية*. جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن: السعودية.

مركز البحوث والدراسات (1432هـ). *برامج الدراسات البينية واحتياجات سوق العمل*. الغرفة التجارية الصناعية، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات: الرياض.

مطر، غالب صالح سعيد (2021م). دور جامعة صعدة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. *مجلة جامعة البيضاء*، 3 (2)، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الثاني بجامعة البيضاء، أغسطس: اليمن، 904-915.

https://doi.org/10.5687/bug.v3i2.180.

المطيري، سارة هليل دخيل الله (2016). الدراسات البينية في تخصص الأصول الإسلامية للتربية. *"المؤتمر الدولي العلمي الثالث. الدراسات البينية في العلوم الإنسانية والاجتماعية 15- 16/ مارس"*. جامعة حلوان: مصر.

هللو، إسلام (2013). *دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية دراسة حالة جامعة الأقصى*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2014). *الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي وخطة العمل المستقبلية 2006-2010*: صنعاء.

Gemmel. L and Clayton. P (2009) A Comprehensive Framework for Community Service- learning. In Canada. Available at*: http:www. Communityserrvicelearning. Ca/en/documents/ ACo mprehensiveFrameworkforCSL.* PDF.

Muse, Stacey D, (2018). Exploring the Community Impact of Community-University Partnerships, Doctor of philosophy, University Partnerships of Denver, Electronic theses and Dissertations. *https:digitalcommons. Du.edu/etd/1415*, 37-38.

Lozano, Raule (2011). The Relationship Between Community Service Involvement and Student Outcomes in Mexican Higher Learning Institutions, Andrews University, *https://digital commons, Andrews, Edu/ dissertations/ 351*, 26–28.

Nuangchalerm. P, Chansitrisira. P (2012) Community Service and Universsity Roles: An Action Research Bases on the philosophy of Sufficiency Economy. US-China Education Rwview B4 (2012) 453-459 *https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED 533554.pdf*

Shannon, T. J & Clarence A. Schoenfeld (1965). *University Extension, The Center for Applet Research in Education*. New York.

(NSF) (2006). *National Science foundational investing in America's future Strategic plan fly*. 2006 - 2011 (No. NSF06-48).

Thompson & Strickland (2003). "*Strategic Management* " McGraw Boston, USA.

Vere, P & Scott, W (2007). Learning for a Changer: Exploring the Relationship between Education and Sustainable Development. *Journal of Education for Sustainable Development.* 1. 191 -198. *https://doi.org/linsert.*

UNESCO, (2014). Higher Education in Asia - g: Expanding Out Expanding Up, UNESCO – UIS 2014 Available. *http://www uis UNESCO:org/ library/ Documents/higher – education -Asia- graduate – university – research -2014 – en. Pdf.*